



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



الاستراتيجية القطاعية للتعليم العالي
والبحث العلمي

2023-2021

© جميع الحقوق محفوظة

دولة فلسطين

مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 - 2023

الاستراتيجية القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي - 2021-2023

في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه الوثيقة



الاستراتيجيات القطاعية

جدول المحتويات

| | |
|----|---|
| 6 | تقديم |
| 8 | قائمة التعريفات |
| 12 | الملخص التنفيذي: |
| 14 | القسم الأول: مقدمة |
| 14 | 1.1. حول الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي |
| 17 | 2.1. نبذة حول قطاع التعليم العالي والبحث العلمي |
| 21 | 3.1. منهجية إعداد الاستراتيجية |
| | القسم الثاني: تحليل واقع التعليم العالي والبحث العلمي |
| 26 | 1.2. نبذة عامة حول السياق العام |
| 29 | 2.2. الأطراف ذات العلاقة ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين |
| 35 | 3.2. التحديات والقضايا الرئيسية التي تواجه القطاع |
| 41 | 4.2. الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة ما بين 2017-2019: |
| 46 | 5.2. العوامل الممكنة والمعيقة للوصول إلى تعليم عالٍ وبحث علمي متميز |
| 47 | 6.2. إنجازات الوزارة في ظل جائحة كورونا |
| 48 | 7.2. الدروس والعبر المستفادة من تجربة مؤسسات التعليم العالي في ظل جائحة كورونا والتدابير ذات الأولوية في المرحلة القادمة: |
| 52 | القسم الثالث: الإطار الاستراتيجي للاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي |
| 55 | القسم الرابع: الأهداف الاستراتيجية والنتائج |

| | |
|----|--|
| 56 | الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي |
| 59 | الهدف الاستراتيجي الثاني: تيسير التحاق آمن وشامل وعادل |
| 61 | الهدف الاستراتيجي الثالث: الارتقاء بمستوى البحث العلمي وضمان فاعليته في التنمية المستدامة |
| 64 | الهدف الاستراتيجي الرابع: الارتقاء بالتعليم التقني كماً ونوعاً. |
| 68 | الهدف الاستراتيجي الخامس: إصلاح وتطوير إدارة وحوكمة التعليم العالي وضمان استدامته: |
| 71 | القسم الخامس: العلاقة مع أجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة |
| 77 | القسم السادس: برامج الموازنة |
| 85 | القسم السابع: الملاحق |
| 86 | الملحق رقم 1، لجنة إعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم والبحث العلمي (الفريق الوطني) |
| 87 | الملحق رقم 2، أسماء الحضور لورشة عمل الشركاء لمناقشة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي للأعوام 2020-2023 الموافق 12/2/2020 |
| 90 | الملحق رقم 3، أسماء الحضور لورشة عمل لمناقشة ملاحظات الخبير د. أناس بوهلال من اليونسكو |

تقديم

يسرني أن أضع بين أيديكم الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي، فقد قمنا بإعداد استراتيجية جديدة يمكن اعتبارها بوصلة عمل نعتمد عليها في الفترة ما بين 2020-2023، والتي ستحدد لنا مسارات واضحة تمكنا من التميز في أدائنا والبناء على ما قد حصناه من إنجازات وما حققناه من نجاحات في مجالات عدة في التعليم العالي والبحث العلمي، والتطوير المؤسسي والمشاركة المجتمعية.

لقد أصبح إصلاح التعليم وتحسين نوعيته، والبحث عن حلول لمشاكل النظام التعليمي بؤرة اهتمام المجتمع الفلسطيني بمستوياته كلها، وخاصةً في ضوء ضعف الارتباط بين ما يتعلمه الطلبة وما يحتاجه سوق العمل، وعدم وضوح دور التعليم في التنمية الحقيقية للمجتمع، حيث استدعى ذلك إعادة توجيه النظام ووضعه على المسار الصحيح الذي يواكب التغيرات العالمية للنهوض بالمجتمع الفلسطيني، لذلك قامت الوزارة بخطوات جادة ومسؤولة لتطوير نظام التعليم العالي، في محاولة لمعالجة قضاياها ضمن نظرة شمولية، تقوم على تنظيم العلاقة بين مقدمي خدمات التعليم العالي من جهة والمستفيدين من جهة أخرى، حيث تم تحديد الأدوار المناطة بكل جهة وآليات عملها، لتحقيق التكامل الكمي والنوعي للتعليم العالي بما يتناسب مع احتياجات التنمية المستدامة، ودمج الشباب ومؤسسات التعليم العالي مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال تبني أنماط حديثة ومرنة من التعليم تقوم على تطوير التفكير الموجه نحو الإبداع وحل المشكلات، والاستجابة لاحتياجات المجتمع للوصول إلى موارد بشرية تمتلك المهارات التي تمكنهم من إنتاج المعرفة وتوظيفها في التنمية والتحرر.

دأبت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تحقيق رؤية طموحة للتعليم العالي في فلسطين بحيث تكون أداة للتنمية الشاملة المستدامة، في جو يسوده التعاون بين مكونات النظام من أجل تحقيق الأهداف الوطنية. حيث جسدت هذه الوثيقة ثمرة استشارات مكثفة شملت جميع مكونات قطاع التعليم العالي، وقد يكون من نافلة القول: إن تلك المشاركة الواسعة ساهمت في إثراء الخطة ومفاصلها المختلفة، والتي عكست رؤية القطاع لسنوات قادمة. وبالقدر نفسه من الأهمية تشكل الخطة خريطة طريق لتحقيق تلك الرؤية، باحتوائها على أهداف واضحة المعالم، واستراتيجيات ومؤشرات أداء رئيسية لقياس مدى التقدم نحو هذه الأهداف.

واشتقت الخطة رسالتها من تلك الرؤية الطموحة لرفعة شأن التعليم العالي والبحث العلمي ووضعه في مكانة مرموقة وطنياً ودولياً، حيث تبنت نهجاً استراتيجياً يقوم على تحقيق التكامل الكمي والنوعي للتعليم العالي مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودمج الشباب ومؤسسات التعليم العالي مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال تبني أنماط حديثة ومرنة من التعليم تقوم على تطوير التفكير الموجه نحو الإبداع وحل المشكلات.

ومن الخطوات المهمة التي قامت بها الوزارة العمل على ضمان الجودة للمؤسسات والبرامج التعليمية وضبطها بما يمكن الطلبة من الحصول على تعليم نوعي وفرص تعليمية لا تحدها حدود المكان أو الزمان، بحيث تنسجم مع أفضل معايير الجودة والأداء. كما أن مؤسسات التعليم العالي شأنها شأن مؤسسات القطاعات الأخرى تتعهد بالالتزام بجودة الأداء المؤسسي، وتسعى إلى ترسيخ مبادئ الجودة ونشر ثقافتها في كافة أقسامها ووحداتها، وذلك من خلال تطبيق مبادئ الجودة بشقيها، فمن جهة تطبق المؤسسة الجودة كأداة لإدارة جميع العمليات والإجراءات بهدف توفير الخدمات. ومن جهة أخرى تطبقها بهدف التحقق من أن العمليات والإجراءات توافق النماذج المتوقعة والمعايير المعتمدة واحتياجات المستفيدين وأصحاب العلاقة والمجتمع.

وأخيراً وليس آخراً أود أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لفريق إعداد الاستراتيجية على مجهوده العظيم في إخراج هذه الوثيقة إلى حيز الوجود ولكل من ساهم في إغناء وإثراء محتويات هذه الاستراتيجية، سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد في أقوالنا وأعمالنا لما فيه خير الأمة.

أ. د. محمود أبو موسى

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

قائمة التعريفات

| | |
|---------------------------|--|
| التنمية المستدامة | التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة؛ الاستدامة هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة. |
| الهدف الاستراتيجي للقطاع | الإنجازات المرجوة من سياسة القطاع، الناتجة عن تأثير واحد أو أكثر من أهداف سياسة البرنامج المخطط لها جنباً إلى جنب مع التأثير الدور المتفق عليه مع الشركاء في القطاع بالإضافة إلى تأثير إجراءات القطاع الخاص. |
| الإستراتيجية القطاعية | خطة من جميع الإجراءات الحكومية التي يتعين تبنيها من قبل وزارة/مؤسسة أو أكثر من وزارة في القطاع لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الإستراتيجية للقطاع بالتعاون مع الجهات غير الحكومية الفاعلة في هذا القطاع ومع معرفة نوايا القطاع الخاص في هذا القطاع. |
| الاستراتيجية عبر القطاعية | خطة من جميع الإجراءات الحكومية التي يتعين تبنيها من قبل وزارة/مؤسسة أو أكثر من وزارة في موضوع معين غير القطاع المحدد (على سبيل المثال البيئة، الجندر، الشباب) في واحد أو أكثر من الأهداف الإستراتيجية عبر القطاع بالتعاون مع الجهات غير الحكومية الفاعلة في نفس الموضوع عبر القطاع ومع معرفة نوايا القطاع الخاص في هذا الموضوع. |
| السياسات الوطنية | تمثل السياسات الوطنية موضوعات السياسات العامة العالية المستوى من أجندة السياسات الوطنية والتي سيتم وضعها من خلال مجموعة تدخلات سياساتية على مدى الخطة الوطنية. التدخلات السياساتية الداعمة للسياسات الوطنية يجب أن يتم عكسها في الإستراتيجية القطاعية والموازنة متوسطة الأمد. وتيرة ونطاق التدخلات السياساتية هذه تخضع للموارد المتاحة خلال الموازنة متوسطة الأمد. |
| أجندة السياسات الوطنية | وثيقة رفيعة المستوى تحدد التوجهات الإستراتيجية التي يمكن تحقيقها من خلال الاستراتيجيات القطاعية في إطار الاقتصاد الكلي والمالي المتوسط الأمد. كوثيقة وطنية فهي تعكس مساهمات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. تشكل أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية معاً خطة التنمية الوطنية. |
| التعليم العالي | كل دراسة أكاديمية أو مهنية في مؤسسة تعليم عالي معترف بها، لا تقل الدراسة فيها عن سنة دراسية كاملة أو فصلين دراسيين بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها. |



| | |
|---|--|
| <p>هي مرحلة التعليم ما بعد الثانوية العامة في التخصصات التي تعتمد على التطبيقات اليدوية والعملية - غير الأكاديمية - والتي لها علاقة وثيقة بمهنة أو حرفة معينة بحيث يصبح المتعلم قادراً على أن يطور خبراته التقنية والتكنولوجية والريادية بطريقة مباشرة وذلك من خلال تمكينه من الحصول على المهارات اللازمة لمهنة ما أو عمل معين، وممارسة هذه المهنة أو العمل بما فيها من تطبيقات العلوم والتكنولوجيا. يعد اجتياز امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يوازيه، شرطاً للالتحاق بالتعليم التقني، ويمتد لفترة تتراوح من سنة إلى خمس سنوات.</p> | <p>التعليم التقني</p> |
| <p>تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق.</p> | <p>البطالة</p> |
| <p>الصيغة النهائية المكتوبة لنص قانون والمقترح والمقدم إلى السلطة التشريعية، والتي تتداول نقاشه قبل أن يشرع. بالتالي لا يعد مشروع القانون قانوناً إلى أن تصادق عليه السلطة التشريعية، والذي يتم لاحقاً تمريره إلى السلطة التنفيذية.</p> | <p>مشروع قانون</p> |
| <p>موازاة الوزارة للدرجة العلمية الممنوحة من مؤسسات التعليم العالي غير الفلسطينية بالدرجة العلمية المقابلة لها وفق نظام معادلة الشهادات.</p> | <p>المعادلة</p> |
| <p>تصنيف لمجالات التعليم وحقوقه وتخصصاته ومستوياته، صادر عن منظمة اليونسكو لتيسير الاتصال حول البرامج التعليمية، وتوفير أداة للإحصائيين الوطنيين تمكّنهم من توفير البيانات المتصلة بالمهن لأغراض المقارنة والتبادل على المستويين الإقليمي والدولي.</p> | <p>التصنيف الدولي المعياري للتعليم (اسكد)</p> |
| <p>هي الطريقة المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتطوير المناهج والمستندة إلى احتياجات سوق العمل وتطوراته بحيث تبدأ عملية التطوير من خلال الخبراء المختصين في مؤسسات العمل لتحديد الكفايات المطلوبة ومن ثم انتاج المهام المركبة والوحدات النمطية وصولاً إلى المواقف التعليمية والتي يمكن تغييرها بشكل دوري بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل.</p> | <p>الطريقة المعيارية لتطوير البرامج</p> |
| <p>تعلّم يتم باستخدام مواقع شبكة الإنترنت، وقد تكون هذه المواقع تفاعلية.</p> | <p>التعلم الإلكتروني</p> |



| | |
|---|-----------------------------|
| <p>يعرف التعليم المدمج بأنه أحد صيغ التّعلّم التي يندمج فيها التّعلّم الإلكتروني مع التّعلّم التقليدي في إطار واحد، وتوظف في هذا النوع من التعليم أدوات التّعلّم الإلكتروني سواء المعتمدة على الكمبيوتر أو على الشبكة الإلكترونية بهدف تحسين تحقيق الأهداف التّعليمية وبأقل تكلفة ممكنة ودعم العملية التعليمية وتحولها من طور التلقين إلى طور الإبداع والتفاعل وتنمية المهارات.</p> | <p>التعلم المدمج</p> |
| <p>التّعلّم الذي يُتيح للمتعلّمين اكتساب المعارف والخبرات والمهارات والقدرات بما يتوافق مع الوقت المُتاح لهم، ووتيرة التّعلّم الخاصة بهم.</p> | <p>التعلم المفتوح</p> |
| <p>اعتراف موثق قائم على معايير مسبقة بالمؤسسات التعليمية/ التدريبية، أو نتائج الاختبارات التي تجربها، والشهادات التي تصدرها، وذلك وفقاً لمعايير محددة مسبقاً.</p> | <p>اعتماد</p> |
| <p>«تحليل العوامل السياسية Political، والاقتصادية Economical، والاجتماعية Social، والتكنولوجية Technological، والبيئية Environmental، والقانونية Legal، التي لها علاقة في موضوع البحث.</p> | <p>تحليل بيستل (PESTEL)</p> |
| <p>القدرة على أداء نشاط منتج بإتقان/ مستوى أداء، بحسب معايير سوق العمل. كما يعني القدرة على تطبيق المعارف والخبرات والمهارات في أوضاع العمل المعتادة أو المتغيرة.</p> | <p>كفاية</p> |
| <p>1- الشروط التي يجب توافرها في الفرد للدخول أو التقدم في مهنة ما. 2- التحصيل العلمي والتدريبي والخبرة العملية التي يحصل عليها المتدرب من برنامج تدريبي ما. 3- سجل رسمي للتحصيل يوثق الإنهاء الناجح لبرنامج تدريبي من خلال اختبارات فاحصة.</p> | <p>مؤهلات</p> |



الملخص التنفيذي:

تم إعداد هذه الخطة الاستراتيجية بعد تحليل واقع التعليم العالي ومؤسساته في فلسطين بما يشمل الإنجازات الحالية والرؤى المستقبلية وتطلعات واحتياجات الجهات المعنية وأصحاب المصلحة باستخدام أداة التحليل (PESTEL)، حيث تم تصميم استبانة وزعت على كافة مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، بالإضافة إلى رصد التوجهات التعليمية وارتباطها بالتطورات على المستويات المحلية والدولية والإقليمية، وقد وظفت نتائج هذا التحليل لبناء محاور الخطة وأهدافها الرئيسية لتحقيق النتائج المنشودة. وقد استند فريق إعداد الخطة في بنائها إلى الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والقاضي بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وكذلك الأولوية الثامنة من المحور الثالث من أولويات أجندة السياسات الوطنية والتي تنص على توفير تعليم جيد وشامل للجميع.

هذا وتدعم الخطة الدور الفاعل لمؤسسات التعليم العالي في الارتقاء في المجالات البحثية والتقنية، وتسهم في تحويل المسارات التعليمية والبحثية والتقنية لمسارات مواكبة للمتغيرات العصرية وملبية لمتطلبات المجتمع والسوق المحلي والإقليمي والدولي، وتسعى إلى تعزيز قدرات المؤسسات التعليمية في كافة المجالات العلمية والتعليمية ودعم استقلاليتها، كما وتعزز الخطة تطبيق معايير الجودة والالتحاق وضبطها في هذه المؤسسات بناءً على تحليل الواقع وربطه بالتغيرات والتدخلات المطلوبة من خلال حوكمة الأنظمة والسياسات التي تتبناها الوزارة، بهدف توفير أفضل مستوى من التعليم الأكاديمي والتقني لطلبتنا، وتشجيعهم على الاعتماد على مواهبهم وإلهامهم لإدراك إمكاناتهم وقدراتهم البحثية والعلمية والتنافسية في المجالات المختلفة.

هذا وتضمنت الخطة الاستراتيجية خمسة أهداف استراتيجية رئيسية كالتالي:

الهدف الأول: تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي.

الهدف الثاني: إتاحة التحاق آمن وشامل وعادل.

الهدف الثالث: الارتقاء بمستوى البحث العلمي وضمان فاعليته في التنمية المستدامة.

الهدف الرابع: الارتقاء بالتعليم التقني كماً ونوعاً.

الهدف الخامس: تطوير الإجراءات الإدارية والاستدامة المالية وتعزيز مبادئ الحوكمة.

ولتحقيق أهداف الخطة ضمن المحاور الخمسة السابقة عمدت الخطة إلى اقتراح عدة تدخلات واضحة ومحددة ويمكن تطبيقها وقياس مؤشراتها المحددة خلال فترة تنفيذ الخطة 2020-2023 تطبيقاً للإطار الاستراتيجي للنتائج، حيث تم اعتبار عام 2019 سنة الأساس وتم وضع استهدافات للسنوات الثلاث القادمة (2020-2023)، كما راعت الخطة التكامل بين المحاور السابقة لتحقيق الرؤية العامة لهذه الخطة ولتنفيذ نشاطاتها بسلاسة وبأكبر قدر من الفاعلية.



القسم الأول

مقدمة

القسم الأول

مقدمة

1.1. حول الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي

الرؤية الوطنية لدولة فلسطين

« فلسطين دولة عربية مستقلة ذات سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة تقام على حدود المنطقة التي احتلتها إسرائيل في حزيران العام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وهي دولة ديمقراطية مستقرة تحترم حقوق الإنسان وتضمن لمواطنيها كافة حقوقاً وواجبات متساوية، ويعيش سكانها في بيئة آمنة في ظل سيادة القانون، وتعمل على ضمان المساواة بين الرجل والمرأة، وتثمن عاليًا ثروتها الاجتماعية، وتماسك مجتمعها وتضامنه، وتتميز بالثقافة العربية الفلسطينية، والقيم الإنسانية والتسامح الديني. وفلسطين دولة تقدمية تثمن العلاقات الودية مع الدول الأخرى، وأعضاء المجتمع الدولي كافة. أما الحكومة الفلسطينية، فهي حكومة منفتحة وشفافة ومسؤولة تستجيب لحاجات مواطنيها، وتقدم لهم الخدمات الأساسية بنجاعة، وتوفر البيئة التي تتيح للقطاع الخاص مجال التطور والنمو. وتعتبر المصادر البشرية الفلسطينية، القوة المحركة للتنمية الوطنية. أما الاقتصاد الفلسطيني، فهو مفتوح على الاقتصادات الأخرى في أرجاء العالم كافة، ويسعى إلى إنتاج بضائع وخدمات منافسة تتميز بقيمة وجودة عالية. وعلى المدى الأبعد، فإن الاقتصاد الفلسطيني يطمح لأن يصبح اقتصادًا مبنيًا على المعرفة.»

أعدت دولة فلسطين في النصف الثاني من العام 2016 خطة التنمية الفلسطينية للأعوام 2017-2022 والتي تتكون من أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 و18 استراتيجية قطاعية و3 استراتيجيات عبر قطاعية. حددت أجندة السياسات الوطنية بصفتها الوثيقة السياساتية العليا لدولة فلسطين والتي ستوجه برامج وتدخلات وسياسات الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني أولويات دولة فلسطين في ثلاثة محاور أساسية:



| |
|---|
| <p>المحور الأول: الطريق نحو الاستقلال الأولوية الوطنية الأولى: تجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاستعمار الأولوية الوطنية الثانية: الوحدة الوطنية الأولوية الوطنية الثالثة: تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين</p> |
| <p>المحور الثاني: الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة الأولوية الوطنية الرابعة: الحكومة المستجيبة للمواطن الأولوية الوطنية الخامسة: الحكومة الفعالة</p> |
| <p>المحور الثالث: التنمية المستدامة الأولوية الوطنية السادسة: تحقيق الاستقلال الاقتصادي الأولوية الوطنية السابعة: العدالة الاجتماعية وسيادة القانون الأولوية الوطنية الثامنة: تعليم جيد وشامل للجميع الأولوية الوطنية التاسعة: رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع الأولوية الوطنية العاشرة: مجتمع قادر على الصمود والتنمية</p> |

اندرجت اهداف ونتائج التعليم العالي والبحث العلمي 2017-2022 في إطار الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم، حيث استعدى فصل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن وزارة التربية والتعليم ان تخصص استراتيجية وطنية خاصة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي 2020-2022

اتخذت الحكومة الثامنة عشرة قراراً بتحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وأصدر مكتب رئيس الوزراء ورقة تعليمات حول تحديث الاستراتيجيات القطاعية والعبر قطاعية لـ 22 استراتيجية وطنية قطاعية (الريادة والتمكين، التعليم، الزراعة، الصحة، العلاقات الدولية، العدل، الثقافة والتراث، التشغيل، الطاقة، الحكم المحلي، الإسكان، المياه والمياه العادمة، الحماية الاجتماعية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الامن، إدارة المال العام، الاقتصاد الوطني، السياحة والآثار، النقل والمواصلات، التعليم العالي، الأراضي، الخدمة المدنية). و3 استراتيجيات وطنية عبر قطاعية (النوع الاجتماعي، الشباب والبيئة).

تشكل الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية جزءاً أساسياً في دورة التخطيط وتقديم الخدمات، وتحدد الأولويات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه الأولويات وتحقيق النتائج. وتشكل أيضاً جزءاً هاماً من إطار التخطيط والموازنة متوسطة الأمد ودورة إعداد الموازنة السنوية.

في سياق مساعي الحكومة لتوفير خدمات أفضل للمواطنين وتعزيز الصلة بين أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وإجراءات إعداد الموازنة، هناك ثمانى قضايا رئيسية يتّعين مراعاتها في الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية:

1. التنمية بالعناقيد: اعتمد مجلس الوزراء نهج التنمية بالعناقيد من أجل الاستفادة من الميزة التنافسية لكل محافظة، والتوظيف الفعال للإمكانات والموارد المتاحة للمحافظات.
2. أولويات تنموية جديدة: يتيح تحديث الاستراتيجيات فرصة لاستعراض وتعديل الأولويات القطاعية ومراعاة أجندة وأولويات الحكومة الحالية فيها، وكذلك إضافة أولويات جديدة للقطاع، وكذلك تعديل الأولويات القائمة.
3. نتائج المراجعة النصفية: توفر المراجعة النصفية التي أجرتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء، معلومات حول وضع تنفيذ أجندة السياسات الوطنية والإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، وسير العمل نحو تحقيق أهدافها.
4. البعد الجغرافي: يتّعين على الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية أن تعكس بشكل أفضل الفجوات والتمايز بين المناطق (بما في ذلك غزة والقدس).
5. واقعية الإستراتيجيات: يجب أن تكون الاستراتيجيات والنتائج القطاعية واستهدافاتها للسنوات الثلاث القادمة أكثر واقعية ومحددة بشكل واضح وقابلة للقياس.
6. تحسين تقديم الخدمات: يجب أن تتعامل الاستراتيجيات مع قضية تحسين جودة الخدمات وتقديمها للمواطن، وهناك حاجة لأن تقدم الإستراتيجيات أهدافاً ونتائج واستهدافات لزيادة تحسين تقديم الخدمات للمواطنين وجودتها.
7. القضايا عبر قطاعية: يجب على الاستراتيجيات القطاعية أن تنظر للمسائل والقضايا عبر القطاعية لا سيما النوع الاجتماعي والشباب والبيئة.
8. المواءمة مع المعاهدات وأجندة التنمية الدولية: انضمت دولة فلسطين إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، إلى جانب التزامها بالعمل على تنفيذ الأجندات الدولية للتنمية لاسيما أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي يجب مراعاة الالتزامات المترتبة على دولة فلسطين في عملية تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية.

اتخذ مجلس الوزراء بتاريخ 2020\6\8م قراراً بتمديد العمل على تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية للفترة الزمنية 2020-2023 ليتسنى للوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة إعادة النظر في مسودات الاستراتيجيات في ضوء إعلان حكومة دولة الاحتلال نيتها المضي قدماً في مخططاتها الرامية لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وبما يلغي آفاق حل الدولتين من جهة، والأخذ بالاعتبار التغييرات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد على القطاعات المختلفة وآثارها على هذه القطاعات ومتطلبات معالجتها من جهة أخرى.

2.1 نبذة حول قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

يعد التعليم العالي في دولة فلسطين حديثاً نسبياً، ويعود ذلك إلى ظروف الاحتلال وما ترتب عنها من إعاقات ومحاولات للإيقاف وعرقلة العملية التعليمية بجميع مراحلها، هذا وقد أقيمت مؤسسات التعليم العالي بمبادرات وطنية في ظل ظروف سياسية واقتصادية معقدة للغاية، ونمت وتطورت بسرعة على مدى الخمسين سنة الماضية، ففي البداية نشأت الكليات التي تدرس لمدة عامين وتمنح درجة الدبلوم المتوسط وذلك منذ العام (1950)، حيث ركزت هذه المؤسسات على التعليم التقني وتأهيل المعلمين وتدريبهم. أما الجامعات فقد نشأت منذ عام (1970)، وكانت هذه المؤسسات جزءاً من الجهد الجماعي الفلسطيني في العمل الوطني والحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، لتوفير فرص للشباب الفلسطيني لمتابعة دراستهم الجامعية بعد أن أصبح من الصعب على عدد كبير منهم السفر إلى الخارج، حيث فرضت قيود كثيرة على هذه المرحلة بما يخص التخصصات المسموح بدراستها بالخارج. فيما شهد القطاع نقلة نوعية بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها ضمن اتفاقيات أوسلو عام (1994)، إذ حصلت زيادة مضطردة على عدد المؤسسات وتنوعت البرامج والدرجات التي تمنحها في كافة المجالات، فقد وصل عدد الجامعات في العام الأكاديمي 2018/2019 إلى (17) جامعة، و(17) كلية جامعية، و (18) كلية مجتمع متوسطة، ينخرط فيها (218,126) طالب وطالبة، ويعمل فيها (16,416) موظفاً موزعين على كادر أكاديمي وإداري وخدمي.

انسجماً مع قانون التعليم العالي الجديد الذي أقر في العام 2018 ولاسيما المادة (37) منه، فقد أنشأت الوزارة وقفية للتعليم العالي تهدف إلى جمع الأموال والأصول العينية والنقدية والتي سيتم حبسها واستثمارها لتحسين إدارة مؤسسات التعليم العالي وتمكين البحث العلمي. ويعد مجلس البحث العلمي المظلة التي تندرج تحتها عملية رسم السياسات الوطنية الاستراتيجية بخصوص البحث العلمي، وتحديد الأولويات البحثية، وعمليات التخطيط والتطوير وتنفيذ السياسات العامة لتشجيع البحث العلمي على المستوى الوطني والإقليمي، والعمل على إيجاد الشراكات وتوقيع الاتفاقيات

والبحث عن مصادر التمويل، وينظم عمل مجلس البحث العلمي من خلال قانون التعليم العالي لعام 2018، ولاسيما المادة (35) منه، وتراجع الوزارة بشكل دوري تشكيلة وأعضاء المجلس بحيث يكون تمثيله شمولياً لكافة القطاعات البحثية.

يستند قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي على التنافسية، أي إلى علامة الطالب في امتحان شهادة الثانوية العامة الفلسطينية أو ما يعادلها، حيث تحدد كل جامعة على حدة المعدل المطلوب لكل برنامج دراسي بناءً على احتياجاتها وعدد المقاعد المتاحة، وتختلف هذه العملية من سنة إلى أخرى ومن جامعة إلى أخرى تبعاً للحالة التنافسية للطلبة المتقدمين، في حين تشترط بعض الجامعات اجتياز امتحان الكفاءة في اللغة الإنجليزية، ويتم وضع الطلاب في دورات اللغة الإنجليزية وفقاً لنتائجهم.

تركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على المبادئ التالية في اعتماد ومعادلة تلك الشهادات والدرجات وفقاً لقانون التعليم العالي والأنظمة المنبثقة عنه والتعليمات ذات العلاقة:

• **درجة الدبلوم المتوسط والباكالوريوس:**

درجة الدبلوم المتوسط والباكالوريوس الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي العربية المعتمدة من قبل الوزارة يتم اعتمادها والمصادقة عليها من قبل دائرة تصديق الشهادات في الوزارة دون الحاجة إلى معادلتها، وذلك بعد التأكد من تحقق كافة متطلبات وشروط التصديق. أما الشهادات الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي الأجنبية (غير العربية) تحتاج إلى معادلة وفقاً للشروط والمتطلبات الواردة في نظام المعادلة في حينه.

• **الدراسات العليا (الدبلوم العالي، الماجستير، والدكتوراه):**

تحتاج شهادات الدراسات العليا الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي غير الفلسطينية المعترف بها لدى الوزارة (عربية وأجنبية) إلى معادلة، حيث يتم الاعتراف بتلك الشهادات ومعادلتها من خلال إصدار وثيقة معادلة وفقاً لشروط ومتطلبات المعادلة الواردة في نظام المعادلة الساري في حينه.

يبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في فلسطين 52 منها 35 في الضفة و17 في قطاع غزة. ويبلغ عدد الطلبة الذين التحقوا فيها في العام الأكاديمي 2018\2019 60,092 طالب وطالبة (35,910 طالبة، و24,182 طالب)

يبلغ عدد الجامعات الفلسطينية التقليدية 15 جامعة (10 جامعات بالضفة و5 قطاع غزة) منها 3 جامعات حكومية و8 جامعات أهلية أو عامة و4 جامعات خاصة، ويبلغ عدد الكليات الجامعية 17 كلية (11 ضفة، 6 غزة) منها 7 كليات حكومية و8 كليات خاصة

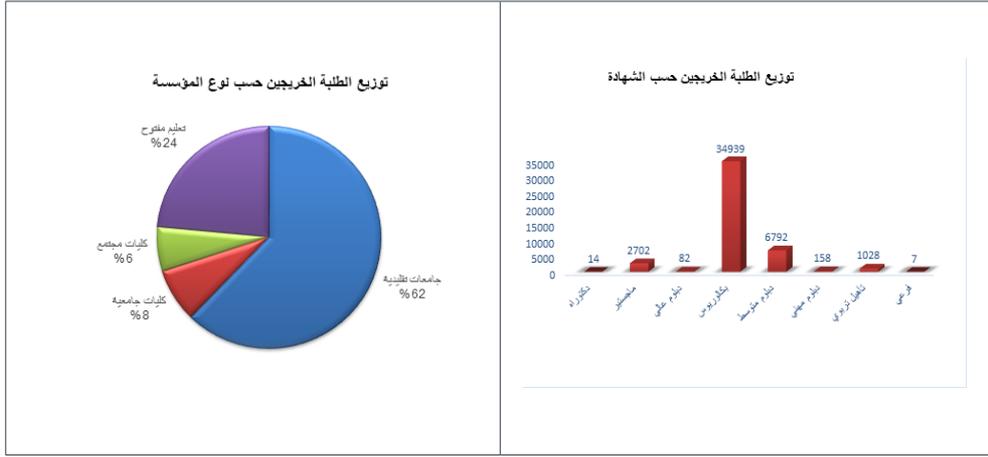
بالإضافة إلى كلية تابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وكلية عامة، كما يبلغ عدد كليات المجتمع 18 كلية (12 ضفة و6 غزة) منها كليتان حكوميتان و7 كليات عامة أو أهلية و6 كليات خاصة و3 كليات تابعة لوكالة الغوث، ويوجد جامعة عامة وجامعة خاصة للتعليم المفتوح في الضفة¹. تضم الجامعات التقليدية: (33,759) طالباً جديداً منهم (87 دكتوراه، 3,006 ماجستير، 82 دبلوم عالي، 28,330 بكالوريوس، 2,104 دبلوم متوسط، 33 دبلوم مهني متخصص، 143 تأهيل تربوي) وتضم الكليات الجامعية: (6,687) طالباً منهم (2,054 بكالوريوس، 4,622 دبلوم متوسط، 11 دبلوم مهني متخصص) وتضم كليات المجتمع المتوسطة: (5,068) طالباً منهم (5,042 دبلوم متوسط) ويضم التعليم المفتوح: (14,578) طالباً منهم (39 ماجستير، 10,509 بكالوريوس، 3,196 سنة تحضيرية، 812 شهادة تأهيل تربوي، 22 دبلوم مهني متخصص). يبلغ عدد الطلبة المسجلين والمنتظمين على مقاعد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي (2018/2019) (218,126) طالباً وطالبة ((133,613 أنثى و (84,513) ذكراً، بنسبة التحاق إجمالية بلغت 45%، موزعين كالتالي:

يبلغ إجمالي التخصصات (البرامج) في مؤسسات التعليم العالي الـ 52 حسب قاعدة بيانات الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة للعام الأكاديمي 2018/2019 كالتالي:

1,690 برنامجاً تتألف من 29 برنامج دكتوراه، و283 برنامج ماجستير، و17 برنامج دبلوم عالي، و23 برنامج دبلوم تربوي، و750 برنامج بكالوريوس، و456 برنامج دبلوم متوسط و132 برنامج دبلوم مهني متخصص.

بلغ عدد الطلبة المتخرجين في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي (2017/2018) (45,722) طالباً وطالبة (28,746 طالبة و16,976 طالب) موزعين كالتالي:

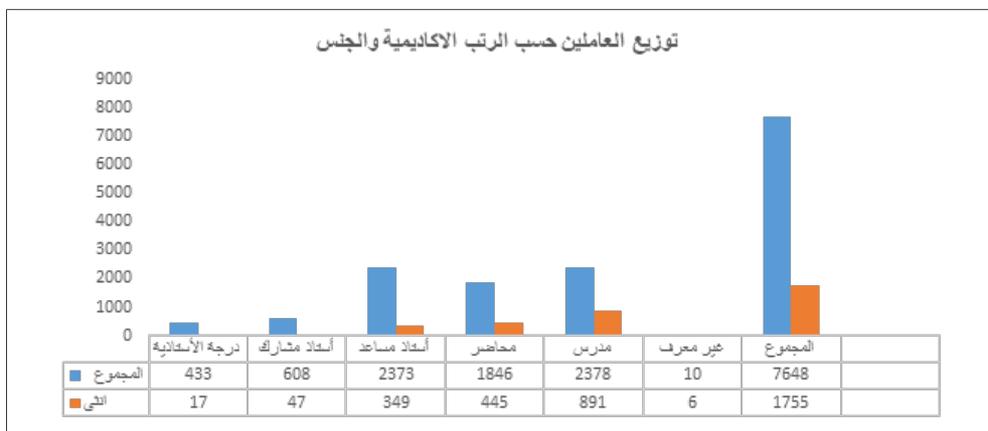
- الجامعات التقليدية: (28,463) طالباً منهم (14 دكتوراه، 2,680 ماجستير، 82 دبلوم عالي، 23,990 بكالوريوس، 1,184 دبلوم متوسط، 50 دبلوم مهني متخصص، 363 تأهيل تربوي).
- الكليات الجامعية: (3,551) طالباً منهم (866 بكالوريوس، 2,677 دبلوم متوسط، 8 دبلوم مهني متخصص).
- كليات المجتمع المتوسطة: (2,949) طالباً (2,931 دبلوم متوسط، 18 بكالوريوس).
- التعليم المفتوح: (10,759) طالباً منهم (22 ماجستير، 10,072 بكالوريوس، 665 شهادة تأهيل تربوي).



تحظى برامج التعليم والأعمال والإدارة والقانون بأكثر من 54% من نسبة الخريجين وفقاً للتصنيف المعياري العالمي للتخصصات (اسكد 2013) المستوى الأول للتصنيف، والجدول أدناه يبين البرامج وأعداد الخريجين من كل برنامج حسب تصنيف المؤسسة التعليمية.

| النسبة المئوية | المجموع | | التعليم المفتوح | | كليات مجتمع | | كليات جامعية | | جامعات تقليدية | | البرنامج العام |
|----------------|---------|-------|-----------------|------|-------------|------|--------------|------|----------------|-------|---------------------------|
| | المجموع | أثني | المجموع | أثني | المجموع | أثني | المجموع | أثني | المجموع | أثني | |
| 9.22 | 10449 | 8348 | 3936 | 3242 | 258 | 252 | 353 | 277 | 5902 | 4577 | التعليم |
| 7.8 | 3962 | 2715 | 91 | 69 | 212 | 131 | 345 | 204 | 3314 | 2311 | الفنون والعلوم الانسانية |
| 3.6 | 2902 | 1848 | 163 | 123 | 53 | 36 | 342 | 158 | 2344 | 1531 | العلوم الاجتماعية |
| 6.32 | 14903 | 8215 | 5296 | 3549 | 1090 | 695 | 1090 | 509 | 7427 | 3462 | الأعمال والإدارة والقانون |
| 6.2 | 1167 | 926 | 23 | 20 | 41 | 29 | 0 | 0 | 1103 | 877 | العلوم |
| 3.3 | 1501 | 730 | 358 | 205 | 145 | 65 | 156 | 33 | 842 | 427 | تكنولوجيا الاتصالات |
| 8.8 | 4017 | 1502 | 0 | 0 | 604 | 131 | 289 | 32 | 3124 | 1339 | الهندسة |
| 5.0 | 226 | 74 | 34 | 19 | 0 | 0 | 0 | 0 | 192 | 55 | الزراعة |
| 8.13 | 6331 | 4326 | 858 | 626 | 516 | 360 | 950 | 538 | 4007 | 2802 | الصحة والرفاه |
| 6.0 | 264 | 62 | 0 | 0 | 30 | 14 | 26 | 4 | 208 | 44 | الخدمات |
| %100 | 45722 | 28746 | 10759 | 7853 | 2949 | 1713 | 3551 | 1755 | 28463 | 17425 | المجموع |

بلغ عدد العاملين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الدراسي (2018/2019) (16,416) عاملاً وعاملة منهم: 6,918 أكاديمي تعليمي، 708 أكاديمي إداري، 22 أكاديمي بحثي، 1,704 إداري، 1,813 مكتبي، 1,597 مساعد بحث وتدرّيس، 916 مهني اختصاصي، 695 تقني وحرفي، 2,043 عاملاً. حيث أن النسبة العظمى من العاملين يعملون بالجامعات التقليدية، وهذا يتناسب مع أعداد الطلبة الملتحقين بهذه الجامعات والبالغ نسبتهم 64%، كما أن 28% من العاملين يحملون شهادة البكالوريوس، تليها شهادة الماجستير بنسبة 25% وما يقارب 22% منهم يحملون شهادة الدكتوراه - علماً بأن حوالي 44% من الأكاديميين التعليميين يحملون درجة الدكتوراه -، وأقلهم من حملة شهادة التأهيل التربوي والدبلوم العالي.



العدد الأكبر من العاملين هم ذكور بنسبة 77% في مختلف الرتب الأكاديمية، وأعلىها برتبة مدرس وأستاذ مساعد بنسبة 40%، كما أن ما يزيد عن نصف العاملات من الإناث يعملن برتبة مدرس وتليها رتبة محاضر بنسبة بلغت 25%.

3.1. منهجية إعداد الاستراتيجية

بأشر فريق عمل من الوزارة بالتحضير لعملية إعداد الاستراتيجية من بداية شهر كانون الأول 2019 وفق التعليمات الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء وبما يتوافق مع وضعية القطاع وخاصة اعتماده كقطاع مستقل عن قطاع التربية والتعليم²، وذلك استجابة لقرار مجلس الوزراء باعتماد التعليم العالي والبحث العلمي كقطاع أساسي في خطة التنمية الوطنية للأعوام 2020-2022 وتكليف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بقيادة الجهود الوطنية الرامية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي

2 تم شمول تدخلات وأنشطة التعليم العالي والبحث العلمي ضمن الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم 2017-2022. بتاريخ 1/4/2019 تم اعتماد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كوزارة مستقلة بقرار من مجلس الوزراء.

والبحث العلمي بمشاركة جميع الأطراف المعنية في قطاع التعليم، حيث تم تشكيل اللجنة الوطنية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي 2017-2022 (الفريق الوطني) وذلك بمشاركة خبراء ومهتمين ممثلين لمؤسسات التعليم العالي المختلفة (انظر الملحق رقم 1، قائمة أسماء الفريق الوطني)

عقدت اللجنة الوطنية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي 8 اجتماعات ناقشت خلالها مجموعة من القضايا واتخذت مجموعة من القرارات وذلك خلال الفترة من 8 كانون الثاني 2019 ولغاية 5 شباط 2020، الجدول أدناه يبين الاجتماعات وأهم القضايا التي تم نقاشها في اجتماعات اللجنة الوطنية.

| تاريخ الاجتماع | جدول الأعمال | تاريخ الاجتماع | جدول الأعمال |
|----------------|--|----------------|---|
| 2019\12\8 | تحديد منهجية وخطة العمل والمحاور | 2020\01\08 | تحليل الواقع (التحليل الرباعي) |
| 2019\12\17 | تحديد الرسالة والرؤيا والاهداف والقيم للقطاع | 2020\01\14 | تحديد التدخلات ومراجعة النتائج |
| 2019\12\24 | مراجعة الرسالة والرؤيا والاهداف وتحديد الشركاء | 2020\01\22 | مراجعة البيانات الإحصائية ووضع مؤشرات |
| 2019\12\31 | إقرار الرسالة والرؤيا والاهداف والنتائج | 2020\02\05 | مسودة الاستراتيجية وبرنامج ورشة العمل الوطنية |

نظمت اللجنة الوطنية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي 2017-2022 ورشة عمل في 12 شباط 2020 حضرها 99 مشارك ومشاركة من مؤسسات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمؤسسات والوزارات الرسمية والأهلية والدولية ذات العلاقة (انظر الملحق رقم 2، قائمة المشاركين في الورشة من الضفة والقطاع)، حيث تم خلال الورشة عرض ونقاش واقع التعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين وسياق ومحددات إعداد الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي 2020-2022 ونقاش الأهداف والنتائج والتدخلات القطاعية ومؤشرات القياس وذلك في مجموعات عمل حسب محاور الاستراتيجية الخمسة (الجودة والنوعية، البحث العلمي، الالتحاق، التعليم التقني، الإدارة والحوكمة).

استمرت اللجنة بإجراء المزيد من المشاورات مع الشركاء والخبراء الوطنيين والدوليين، حيث وبالتنسيق مع مكتب اليونسكو برام الله تم عرض مسودة الاستراتيجية على مجموعة خبراء من اليونسكو (Panel of experts) في مجال التعليم العالي وتم عقد ورشة عمل لمناقشة ملاحظاتهم بحضور خيرهم في مجال التعليم العالي من مكتب اليونسكو ببلبنان د. أناس بوهلال وذلك بتاريخ 2020\03\01، حضر الورشة 23 مشارك ومشاركة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي (انظر

الملحق رقم 3، قائمة المشاركين في الورشة التشاورية مع خبراء اليونسكو)، كما تم عرض المسودة على جهات استشارية وأشخاص لهم خبرة وباع طويل في مجال التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي، حيث تم الاجتماع معهم وأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار. كما وتم أيضا رصد الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الثلاث سنوات الماضية لمعرفة مدى التقدم في أهدافنا الاستراتيجية وما يجب التركيز عليه في المرحلة المقبلة.

استجابة لملاحظات وتعليمات مكتب رئيس الوزراء على مسودة استراتيجية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بشكل خاص والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية بشكل عام، قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» بتوفير الدعم الفني للوزارة من أجل تيسير مراجعة مسودة الاستراتيجية للاستجابة لملاحظات وتعليمات مكتب رئيس الوزراء وبشكل محدد مراجعة النتائج القطاعية ومؤشرات قياس الأداء وتطوير برامج الموازنة بالإضافة إلى إعادة النظر في مسودة الاستراتيجية في ضوء إعلان حكومة دولة الاحتلال نيتها المضي قدماً في مخططاتها الرامية لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وبما يلغي آفاق حل الدولتين من جهة، والأخذ بالاعتبار التغييرات التي فرضتها جائحة فايروس كورونا المستجد على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وآثارها على القطاع وخاصة النتائج والاستهدافات القطاعية من جهة أخرى، وفي هذا السياق تم تنظيم الأنشطة الاستكمالية التالية لتجديد مسودة الاستراتيجية .

- عقد لقاءات مع مدراء ورؤساء الهيئات والمجالس والإدارات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمراجعة المخرجات الحالية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومراجعتها بما يتوافق مع تعليمات برامج الموازنة النافذة في القطاع العام.
- عقد لقاء مع مؤسسات التعليم العالي الحكومية لمناقشة تأثير السياق الحالي على عمل مؤسساتهم حالياً وفي المستقبل ومراجعة مخرجات برامج الموازنة ذات العلاقة.
- إعداد مسودة للمخرجات التي تقوم بها الوزارة وسلسلة نتائج ومؤشرات معدلة بناءً على ملاحظات مكتب رئيس الوزراء وذلك لإجراء التشاور حولهم.
- عقد اجتماع للفريق الوطني حضره 9 من الأعضاء لنقاش تأثيرات جائحة كورونا والوضع السياسي الحالي على التعليم العالي للثلاث سنوات القادمة ومراجعة سلسلة النتائج والمؤشرات المقترحة.
- مراجعة تقرير الاستراتيجية بناءً على الأنشطة أعلاه ورفعها للمعنيين.





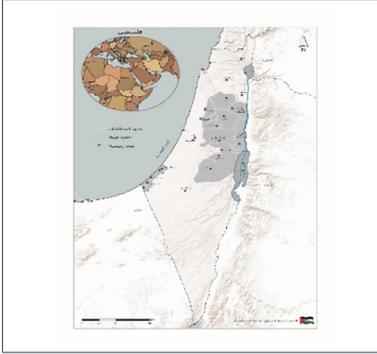
القسم الثاني

تحليل واقع التعليم العالي والبحث العلمي

القسم الأول

تحليل واقع التعليم العالي والبحث العلمي

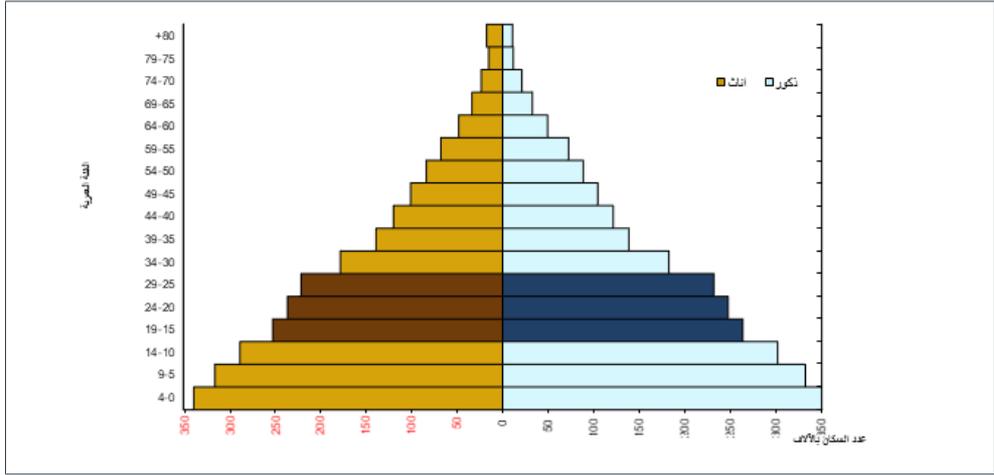
1.2. نبذة عامة حول السياق العام



تقع فلسطين في جنوب غرب قارة آسيا في الجزء الجنوبي للساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحة فلسطين التاريخية 27,027 كيلو متر مربع بما في ذلك بحيرتا طبريا والحولة ونصف مساحة البحر الميت، أما مساحة الضفة الغربية بما في ذلك الجزء التابع لها من البحر الميت فتبلغ 5,842 كيلو متر مربع فيما تبلغ مساحة قطاع غزة 365 كيلو متر مربع.

ينص القانون الأساسي الفلسطيني على أن فلسطين «جزء من الوطن العربي الكبير، والشعب العربي الفلسطيني جزء من الأمة العربية، ونظام الحكم في فلسطين ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه رئيس دولة فلسطين انتخاباً مباشراً من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني، وذلك وفقاً لمبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين والذي تخضع فيه جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص للقانون دون أي تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة».

بلغ عدد السكان في نهاية العام 2019 حوالي 5,028,918، منهم 3,019,948 يقيم في الضفة الغربية و2,018,970 يقيم في قطاع غزة، وتبلغ نسبة السكان أقل من 15 سنة 3.38% من إجمالي السكان. تبلغ نسبة الفلسطينيين الذين أنهوا البكالوريوس أو أعلى في العام (2019) 3.16%، والدبلوم المتوسط 7.5% والمرحلة الثانوية 5.21% والمرحلة الإعدادية 37% ونسبة الأمية 6.2%. تبلغ نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب لوجي أو محمول 2.33% ونسبة الأسر التي لديها خدمة الإنترنت في البيت 6.79% (5.83 في الضفة و7.72 في قطاع غزة).



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2019

تبلغ نسبة العمالة التامة أي الذين يعملون بشكل طبيعي 35 ساعة فأكثر خلال الأسبوع للأفراد الذين يزيد أعمارهم عن 15 سنة 4.32% (39% في الضفة و7.21% في قطاع غزة) وتبلغ نسبة الذين لا يعملون مطلقاً ويبحثون عن العمل 2.11% (8.6% الضفة و5.18% في قطاع غزة). كما بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في نهاية العام 2019 (3.44%) ومعدل البطالة المنقح 3.25% (في الضفة 6.14% وفي قطاع غزة 1.45%) والتي تتوزع بين الإناث والذكور (2.41 إناث، 3.21 ذكور)، وتزداد معدلات البطالة المنقحة كلما ازداد عدد سنوات الدراسة حيث بلغت نسبة البطالة عند الذين أنهوا أكثر من 13 سنة دراسية 30%⁴.

بلغ متوسط إنفاق واستهلاك الأسرة الشهري بالدينار الأردني في فلسطين في العام 2017 حوالي 935 دينار أردني، وبلغ متوسط إنفاق واستهلاك الفرد الشهري بالدينار الأردني في فلسطين على مجموعات الطعام 7.51 دينار أردني وعلى النقل والاتصالات 4.31 دينار وعلى التعليم 9.6 دينار أردني. وبلغت نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر في فلسطين لنفس العام 2.29% (9.13 في الضفة، و53 في غزة).

يبلغ عدد الوحدات الإدارية في فلسطين (المحافظات) 16 محافظة منها 11 في الضفة (القدس، بيت لحم، الخليل، رام الله والبيرة، نابلس، سلفيت، قلقيلية، طولكرم، جنين واريحا والأغوار، طوباس) و5 في قطاع غزة (شمال غزة، غزة، غزة الوسطى، خانينونس، ورفح)، كما بلغ عدد الهيئات المحلية في العام 2015، 407 هيئة محلية.

إن استمرار سياسات إسرائيل الاحتلالية وتوسعاتها الاستعمارية المتنامية وخاصة قرار إسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربية، ألقى بظلاله على واقع مؤسسات الدولة الفلسطينية، مسبباً لها الضعف والتراجع في الأداء العام، وتجلت تلك السياسات فيما قامت به من أعمال قرصنة ومصادرة لأموال الدولة الفلسطينية المتأتية من المقاصة، ما كان له أثر سلبي مباشر على قدرة مؤسسات الدولة الفلسطينية على القيام بمهامها على كل الأصعدة وبكل المجالات، لاسيما تلك المتعلقة بتقديم الخدمات للمواطنين في ظل عدم تمكنها من دفع كامل رواتب العاملين في مؤسساتها المعهود لهم بتقديم تلك الخدمات وفي مقدمتها الصحة والتعليم والتعليم العالي، كما أضعف قدرات المزارعين وريادي الأعمال من تطوير قدراتهم على التشغيل الذاتي من خلال استثمار المصادر الطبيعية الواقعة في المناطق المسماة جـ.

تأثرت معظم القطاعات في معظم دول العالم ومنها فلسطين في جائحة كورونا والتدابير الوقائية التي فرضت للتعامل مع الجائحة والتي انعكست نتائجها على قطاعات عدة وفي مقدمتها القطاع الاقتصادي والتعليم والتعليم العالي والخدمات والزراعة والقطاع الاجتماعي وريادة الأعمال.

كما أن استمرار الحصار المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة أثر سلباً على قدرة مؤسسات التعليم العالي على الوفاء بمتطلبات عملها، من مباني ذات كفاية وجاهزية عالية، نتيجة لعدم توفر مواد البناء وقلة التمويل الذي يمكن هذه المؤسسات من القيام بمهامها، وتقديم الخدمات التعليمية المنافسة، وعدم تحسين شروط العمل والأوضاع المادية للعاملين فيها، ولا ننسى القصور الكبير في عمل مختبرات هذه المؤسسات، والاستفادة منها من خلال منع الأجهزة المخبرية الحديثة والمواد اللازمة لتشغيل هذه المختبرات، ومتطلبات البنية التحتية التكنولوجية لهذه المختبرات والمواد الخام، وكذلك تعاني المكتبات من نقص حاد في مصادر وأوعية المعلومات، نظراً لعدم قدرتها المشاركة في معارض الكتب في الخارج، ولا ننسى أيضاً ضياع العديد من فرص البعثات التعليمية للخارج، وأدى الحصار إلى ضعف التبادل المعرفي والأكاديمي، والمشاركة في المؤتمرات العلمية، واستقدام أساتذة أو خبراء للتعليم والتدريب في هذه المؤسسات.

تصدر الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة 2030 بالقضاء على الفقر المرتبة الأولى، من حيث الأولوية عند الأفراد في فلسطين (18 سنة فأكثر) في ترتيب الأولويات الست الأولى لأهداف التنمية المستدامة 2030، بنسبة 86% من الأفراد، كما احتل التعليم الجيد المرتبة الثانية بنسبة 81% من الأفراد، أما المرتبة الثالثة فكانت للهدف المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه حيث أن 80% من الأفراد (18 سنة فأكثر) في

فلسطين اعتبروا الصحة أولوية⁵. إن الضائقة المالية التي تواجه الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص نتيجة سياسات إسرائيل الاستعمارية أو تدابير التعامل مع جائحة كورونا قد وضعت العديد من الأسر في دائرة الفقر مما استدعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى إطلاق مصطلح جديد «الفقر الجدد» والتنبؤ بزيادة معدلات الفقر عند الأسر الفلسطينية وبالتالي الحد من قدرتهم على الوصول إلى مختلف الخدمات ومنها التعليم العالي.

تُؤكل مهام ومسؤوليات الإشراف وإدارة وتنظيم مجمل قضايا وشؤون الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية، إلى مجموعة من الوزارات والمؤسسات الحكومية الرسمية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والشركات المساهمة العامة ومؤسسات أخرى غير حكومية إلى جانب منظمات المجتمع المدني ووكالة الغوث لتشغيل اللاجئين والنقابات.

| المؤشر | فلسطين | الضفة الغربية | قطاع غزة |
|---|-----------|---------------|-----------|
| عدد السكان، نهاية عام 2019 | 5,038,918 | 3,019,948 | 2,018,970 |
| المساحة الإجمالية (كم ²) | 82.6,024 | 91.5,659 | 91.364 |
| الكثافة السكانية (فرد / كم ²)، نهاية عام 2019 | 836 | 534 | 5,533 |
| نسبة السكان أقل من 15 سنة، نهاية عام 2019 | 3.38 | 3.36 | 4.41 |
| متوسط حجم الأسرة، 2019 | 0.5 | 6.4 | 7.5 |
| معدل البطالة من بين الافراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر، 2019 | 3.25 | 6.14 | 1.45 |
| معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المرحلة الأساسية، 2019/2020* | 6.31 | 3.27 | 5.39 |
| معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المرحلة الثانوية، 2019/2020* | 4.28 | 3.23 | 7.39 |
| الأسرة في المستشفيات لكل 1000 من السكان، 2018 | 3.1 | 3.1 | 3.1 |
| الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار أمريكي)، 2018 (بالأسعار الثابتة) | 2.15,616 | 3.12,797 | 9.2,818 |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)، 2018 (بالأسعار الثابتة) | 7.3,417 | 4.4,854 | 3.1,458 |

2.2. الأطراف ذات العلاقة ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين

ينظم القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 بشأن التعليم العالي شؤون التعليم العالي في دولة فلسطين، ويكفل الحق في التعليم العالي، ويتيح الحرية الأكاديمية والبحثية التي تعزز تنمية القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية للطلاب، ويؤكد على بناء الهوية الوطنية ودعم وحدة الشعب وترابطه؛ كما أن القرار بقانون يعزز دور اللغة العربية في

5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسح توجهات المواطنين حول الأولويات الوطنية في إطار أجندة التنمية المستدامة، 2019. رام الله - فلسطين.

مراحل التدريس والبحث والترجمة، ويسهل عمليات إعداد الكوادر البشرية المؤهلة من المتخصصين والخبراء والباحثين والفنيين في حقول المعرفة بأنواعها بما ينسجم مع متطلبات التنمية الشاملة المستدامة، ويحث على إيجاد مكانة مرموقة لمؤسسات التعليم العالي الوطنية في المنظومة التعليمية والتنموية الإقليمية والدولية. وفي المادة الخامسة من قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم (6) تم تبين صلاحيات ومسؤوليات الوزارة والتي جاءت على النحو التالي:

1. تنفيذ سياسات التعليم العالي في كافة المجالات وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون.
2. إبرام الاتفاقيات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي، وبرامج التبادل الثقافي ذات البعد الوطني، ومتابعة تنفيذها مع كافة الجهات المحلية والعربية والإقليمية والدولية.
3. تمثيل الدولة في المؤتمرات الدولية والإقليمية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
4. متابعة المؤسسة وبرامجها وأنظمتها الأكاديمية، والخدمات التي تقدمها، وجودة أداؤها ومخرجاتها.
5. النظر في طلبات ترخيص مؤسسات التعليم العالي المرفوعة من قبل الهيئة.
6. الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الفلسطينية.
7. تنظيم أعمال مكاتب خدمات الطلبة، ومتابعة شؤونها.
8. تنفيذ سياسات البعثات والمنح والمساعدات الدراسية في الداخل والخارج.
9. إصدار البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمؤسسة.
10. توفير مصادر الأموال اللازمة في إطار الموازنة العامة للدولة لاستكمال تغطية النفقات الخاصة بالمؤسسة
11. والبحث العلمي، وصرفها وفقاً للسياسات التي يحددها المجلس.
12. معادلة الشهادات الصادرة عن مؤسسة التعليم العالي وشهادة الثانوية العامة غير الفلسطينية، وتصديقها.
13. التصديق على الشهادات التي تمنحها المؤسسة وفقاً للتعليمات الصادرة بموجب أحكام هذا القرار بقانون.
14. الإشراف على برامج التوجيه والإرشاد المهني للطلبة لاختيار التخصصات في المؤسسة.
15. التنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة لوضع أنظمة ترخيص مزاوله المهن التي تتطلب مؤهلات علمية.

16. متابعة شؤون الطلبة الفلسطينيين الدارسين في الخارج والوافدين إلى الدولة.
17. تشكيل لجان للمساعدة في حل الخلافات بين الجامعات والعاملين أو الطلبة.
18. التنسيق بين المؤسسة ومؤسسات التعليم العام بما يكفل تحقيق التكامل بينها.

تشارك أيضاً مجموعة من المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاصة في تنمية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وأهمها.

1. وزارة التربية والتعليم: تربط الوزارتين علاقة وثيقة مبنية على التكامل والتعاون الدائم، فكلهما يعمل ضمن قطاع التعليم ويسعى إلى تطويره بكافة الوسائل والسبل وبما يتوافق وسياسات الحكومة واستراتيجياتها كما أن مخرجات وزارة التربية هي المدخلات الرئيسية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعليه كان لا بد من وجود التنسيق الدائم لرفد مؤسسات التعليم العالي بالطلبة المؤهلين والذين يمتلكون مهارات أساسية ومحددة تمكنهم من استكمال الدراسة الجامعية وتشكل الأرض الصلبة التي يتم البناء عليها في مؤسسات التعليم العالي بحيث تمكنهم من الانطلاق بسلاسة في مؤسسات سوق العمل، هذا وقد عمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وأثناء بناء استراتيجيتها القطاعية إلى دعم خطط واستراتيجيات وزارة التربية مثل دعم التعليم المهني من خلال دعم قبول طلاب الكفاءة المهنية في مؤسسات التعليم العالي وضمن التخصصات التقنية.

الهيئات والمجالس المساندة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أولاً: مجلس التعليم العالي: تم إعادة تشكيل المجلس بعد صدور قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 بشأن التعليم العالي ولا سيما المادة (6)، وتم توسيع قاعدة ليضم كافة الجهات ذات العلاقة في التعليم العالي، ويتشكل من (24) عضواً، وله الدور الأساسي في إقرار وتطوير السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين

ثانياً: الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة: تسعى الهيئة لإدخال وتطوير ثقافة ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي باعتبارها المسؤولة عن الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي في دولة فلسطين، وحث مؤسسات التعليم العالي لتنظيم وخلق بيئة مناسبة تمكّنها من توفير وتقديم تعليم عال نوعي للطلبة في فلسطين



ثالثاً: مجلس البحث العلمي: يسعى المجلي إلى وضع السياسات الوطنية لتطوير منظومة بحثية فكرية متكاملة ترقى لتحقيق تنمية بشرية شاملة تشجع العمل بالبحث العلمي المنتج، وتركز على المشاكل البحثية التي تهم المجتمع وتوفير الحلول المناسبة لها، وترسيخ ثقافة البحث العلمي في المجتمع وتشجيعه ودعمه ورفع مستواه في مؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث، ورسم سياسة العلوم والتكنولوجيا في فلسطين، ومواءمة برامج التعاون العلمي الدولي المتاحة مع الاحتياجات والأولويات الوطنية

رابعاً: صندوق إقراض الطالب: تركز عمل الصندوق منذ نشأته على توفير موارد مالية مستدامة من خلال تلقي المساعدات والمنح الخارجية والمحلية ومن ثم إعادة منحها على شكل قروض حسنة ومنح للطلبة المنتظمين في مؤسسات التعليم العالي والغير قادرين مادياً على دفع رسومهم التعليمية، حيث وضع نظام واضح وشفاف لإدارة عمليات منح القروض وآليات سدادها. ويقوم الصندوق بتوفير هذه الأقساط استناداً إلى معايير الحاجة الموحدة ووفق سلم الأولويات الوطنية، بغرض الإسهام في تحقيق الاستراتيجية الفلسطينية في تطوير التعليم وتنمية الموارد البشرية والارتقاء بمستوى المهارات التعليمية والمهنية للشباب الجامعي

2. وزارة العمل: من الوزارات الرئيسية التي تربطها علاقات قوية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وذلك من خلال توفير الدورات التدريبية في المجالات المهنية للطلاب أو من خلال مسؤوليتها المباشرة عن التشغيل وزيادته في سوق العمل وبالتالي العلاقة المباشرة مع وزارة التعليم في ضرورة انسجام مخرجات الوزارة من حيث مؤهلات وكفايات الخريجين ونوعية التخصصات المطروحة من قبلها مع احتياجات التشغيل المحددة من قبل وزارة العمل. كما أن هناك تعاون كبير بين الوزارتين في إطار المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني والتقني للارتقاء بهذا النوع من التعليم والتدريب لتحقيق الانسجام والمواءمة بين احتياجات سوق العمل والتعليم الذي يزود الطلبة والخريجين بالمهارات اللازمة.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: ترتبط الوزارة والجهاز المركزي علاقات قوية تنظمها مذكرة تفاهم ما بين الجهاز والوزارة، ووفقاً لهذه المذكرة تقوم الوزارة بتزويد الجهاز بأية بيانات تخص القطاع لنشرها والاستفادة منها ما أمكن، ويقوم الجهاز بتوفير بيانات دقيقة ودورية عن العديد من القضايا التي تساعد الوزارة في أداء مهامها، وإعداد الدراسات المختلفة ورصد الاحتياجات في سوق العمل وعكسها على البرامج والتخصصات والأبحاث التي تقدمها.

4. المجلس الأعلى للشباب والرياضة: عمدت الوزارة وخلال خطتها الاستراتيجية إلى إجراء العديد من الفعاليات والأنشطة اللامنهجية الخاصة بفئة الشباب في مؤسسات التعليم العالي وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة لضمان إكساب هذه الفئة المهمة مهارات حياتية معينة ودمجها في المؤسسات المختلفة لاحقاً.

5. وزارة المرأة: يتم التنسيق ما بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة المرأة من خلال وحدة النوع الاجتماعي في الوزارة لضمان تضمين قضايا النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والخطط المعمول بها في الوزارة. كما عملت الوزارة في خطتها وبالتنسيق مع وزارة المرأة على دعم وتشجيع دخول الإناث إلى برامج التعليم التقني.

6. اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم: توفر اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم نقاط اتصال فاعلة بين الوزارة ومؤسسات المجتمع الدولي والإسلامي والعربي لتبادل المعارف والاستفادة من الخبرات والتجارب التربوية بين الدول وتنسيق الجهود والعمل فيما بينها لتحقيق الهدف الرابع والغايات التربوية للعام 2030.

7. مجلس البحث العلمي الفلسطيني، تم إنشاء مجلس البحث العلمي كجهاز لرسم سياسات البحث العلمي، وتحديد أولوياته وتشجيع نشاط البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي استناداً إلى قانون التعليم العالي رقم (11/98) في عام 1998، وبذلك وضع على هيكلية الوزارة منذ ذلك الوقت ولم يفعل حتى عام 2003 لعدم وجود مصادر تمويل ثابتة لدعم مهام المجلس، في عام (2003) أعيد تفعيله ووضع مسودة نظام داخلي له توضح مهامه وتسمي أعضائه وهم كافة عمداء البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات، وخصص له من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية حوالي نصف مليون دولار. وبدأ المجلس يعقد اجتماعات وعمل نداء بحثي مفتوح لتحريك البحث العلمي في الجامعات عام 2005 حيث تم دعم 20 مشروعاً (بسقف مالي كلي بلغ 400 ألف دولار) من أصل 32 مشروعاً قدمت في حينه، ثم تجمد عمله بحكم قلة الموارد المالية وأعيد تفعيله في عام 2012 بإصدار مرسوم رئاسي لتشكيله، ونظام جديد يوضح مهام المجلس وتشكيلته الحالية والذي يهدف إلى تشجيع وتعزيز نوعية البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، ورسم سياسة العلوم والتكنولوجيا في فلسطين للمساهمة في الوصول إلى اقتصاد مبني على المعرفة والابتكار، وخصص له موازنة قدرها 5 ملايين دولار سنوياً.

8. المجلس الأعلى للإبداع والتميز: يقوم المجلس بنشر وتجزير ثقافة الإبداع في أوساط الشعب الفلسطيني وخصوصاً في صفوف الشباب واحتضان المبدعين وتوفير الرعاية والدعم لهم بمختلف أشكاله ودعم المؤسسات العاملة في مجال

الإبداع والتميز وتشجيع القطاع الخاص في الوطن والشتات على زيادة استثماره في مجال الإبداع والابتكار وتحفيز إقامة شراكات متعددة الأطراف والتمثيل اللائق والفاعل لفلسطين ضمن منظومات الإبداع والابتكار الإقليمية والدولية وبناء قنوات تواصل فعالة مع الكفاءات الفلسطينية في الشتات والاستفادة من مواردهم المختلفة.

9. ديوان الموظفين العام: يشرف ديوان الموظفين على كل ما يتعلق بشؤون الموظفين سواء بالوزارة أو بمؤسسات التعليم العالي الحكومية، ويقوم بوضع القواعد العامة لاختيارهم وقياس كفاءتهم بشكل يؤدي إلى الارتقاء بأداء هذه المؤسسات. مما لا شك فيه أن إدارة وتنمية الموارد البشرية والاستثمار في رأس المال البشري ينعكس على الخدمة المقدمة سواءً للمؤسسات أو الطلبة، ويساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية المستدامة.

10. مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية: ويندرج تحت هذه الفئة عدد من مؤسسات التعليم العالي وعددها 26 مؤسسة تعليم عالٍ عامة وخاصة من أصل 51 مؤسسة تعليم عالٍ تعمل بالتنسيق الدائم مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاعتماد كليّاتها وبرامجها وتطوير عملية التعليم والتعلم، مثل الجامعات والكليات العامة والخاصة، وأيضاً المراكز البحثية سواءً التابعة لمؤسسات تعليم عالٍ أو مستقلة والتي تعكف على عقد الدراسات وإجراء البحوث في مجالات عدة.

11. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا): يوجد ضمن قائمة مؤسسات التعليم العالي 4 مؤسسات تعليم عالٍ تشرف على إدارتها الأونروا وتعمل على تقديم البرامج الأكاديمية والتقنية لما مجموعه 2,069 طالبة وطالبة. هذا وتسعى هذه المؤسسات التعليمية إلى دعم تعليم الفئات المهمشة والنساء واللاجئين مما ينسجم وسياسات الوزارة وخطتها.

12. برنامج إيراسموس بلس في فلسطين ضمن بعثة التعاون الفلسطيني- الأوروبي للتعليم العالي والذي يهدف لتحديث وتطوير العمل في مؤسسات التعليم العالي وأنظمتها من خلال تشجيع التعاون بين المؤسسات ذات العلاقة في الدول الشريكة ومقاربتها مع الإتحاد الأوروبي، ويوفر البرنامج الدعم للمؤسسات ضمن معايير واضحة ومحددة تقوم على التنافسية والعدالة، ويركز على رفع مستوى جودة التعليم العالي وتوثيق ارتباطه بعالم الأعمال وتعزيز فرص مشاركة الطلبة وكوادر الجامعات في برامج التبادل المعرفي والمهني فلسطينياً وإقليمياً ودولياً، وتوفير منح طلابية على مستويات التعليم. وتضم برامج إيراسموس بلس؛ الثلاثة: بناء قدرات مؤسسات التعليم العالي، والحراك الأكاديمي، وبرنامج الماجستير المشترك.

13. المؤسسات الدولية والشركاء الدوليين: تنفذ الوزارة العديد من المشاريع والبرامج والخطط بالتعاون مع شركائها الفاعلين من المؤسسات الدولية والتي تدعم

وتساعد قطاع التعليم العالي في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وخصوصاً في مجال التعليم التقني والبحث العلمي، هذا ويتم التعاون مع هذه المؤسسات وإشراكها في تنفيذ العديد من البرامج التي تنفذها الوزارة بحيث تقدم الدعم المالي والفني في مجالات عديدة مثل تطوير التخصصات وتطوير البنية التحتية والتجهيزات، بالإضافة إلى توفير التدريب الفني المتخصص والتربوي، ودعم توجهات الوزارة في مجال تعزيز الريادة والمهارات الإلكترونية والحوسبة ومنها اليونسكو والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومؤسسة التعاون الفني الألماني GIZ وبنك التنمية الألماني KFW.

3.2. التحديات والقضايا الرئيسية التي تواجه القطاع

فرضت جائحة كورونا مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع الفلسطيني بشكل عام، كما أشرنا سابقاً وفي مقدمتها ارتفاع معدلات البطالة وتراجع دخل الأعمال والمنشآت الاقتصادية وتدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين بالإضافة إلى رزمة من المشكلات الاجتماعية، كما أثرت الجائحة على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والذي لم يكن جاهزاً للتعامل مع آثار الجائحة على قطاع التعليم العالي وخاصة في جاهزيته لتقديم التعليم عن بعد أو في التعامل مع تراجع قدرة الطلبة والحكومة على الإيفاء في التزاماتهم المالية لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية الحكومية والأهلية والخاصة، بالإضافة إلى ذلك فإن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يواجه مجموعة من التحديات التي تعيق تطوره وتحقيق أهدافه المرجوة.

المعيقات التي واجهت قطاع التعليم العالي في الاستجابة لآثار جائحة كورونا

1. عدم وجود منصات تعليم إلكتروني فعالة لدى مؤسسات التعليم العالي المختلفة وتفاوت قدراتها بخصوص تنفيذ التعليم الإلكتروني.
2. نقص الخبرة والتدريب لدى بعض كوادر مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية والإدارية لتنفيذ التعليم الإلكتروني.
3. بطء سرعة اتصال الانترنت لدى المستخدمين
4. صعوبة في تنفيذ التقييم الإلكتروني.
5. صعوبة في تعليم مساقات التدريب العملي.
6. عدم تقبل الناس لاستخدام وسائل الوقاية.

1. ضعف تمويل القطاع وعدم استدامة مصادر التمويل: بزيادة الطلب على التعليم العالي لأسباب متعددة منها النمو السكاني، وازدياد عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أية مرحلة أخرى، وانحصار التمويل على الأقساط والرسوم والتمويل الحكومي الذي يعد غير كاف لمواجهة تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي والنهوض بمتطلبات الجودة، بما يدعو إلى تنويع مصادر التمويل من خلال البحث عن شراكات مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والدولي، والنظر في إعادة هيكلة الجامعات والبرامج المقدمة لتصبح مؤسسات منتجة قادرة على ترويج نتاجها العلمي، وتقديم خدماتها في المجالات الاستشارية والبحثية مع الحفاظ على غايتها المقدسة في مجال تقديم التعليم للطلبة المنتسبين.
2. وجود الاحتلال الإسرائيلي حيث واجهت العملية التعليمية في فلسطين تحديات كثيرة على مدى سنوات الاحتلال الإسرائيلي، وحاولت إسرائيل على مدى عقود تكريس سياسة تجهيل ممنهجة بحق شعبنا ومؤسساته التعليمية، وقامت بإغلاق الجامعات لفترات طويلة خاصة خلال انتفاضة الحجارة عام 1987، ووضعت العراقيل أمام تقدم وازدهار وضمن سيرورة العملية التعليمية في هذه المؤسسات.
3. ضعف مخرجات التعليم العام والتي تشكل مدخلات التعليم العالي من حيث المهارات الأساسية المطلوبة للانخراط بالتعليم العالي، والتي تتطلب جهوداً تنسيقية عالية ما بين الوزارتين لتحديد المطلوب وسد الفجوة الموجودة.
4. الارتفاع المتزايد بمعدلات البطالة بين خريجي قطاع التعليم العالي، وخاصة في برامج معينة، ومن حملة شهادات الدراسات العليا وما تحتاجه من تدخلات فعالة وفورية.
5. تقادم المناهج التعليمية واعتمادها على كمية المحتوى المعرفي، واستخدام طرائق التعليم المباشر، ونقص استخدام التعليم الإلكتروني والمدمج وكافة عناصر التكنولوجيا.
6. التطوير والإصلاح اللازم لحاكمة وإدارة التعليم العالي وصلاحيات مجالسه ووحداته العليا، ومن ثم زيادة الكفاءة.
7. العولمة والمنافسة: التي أدت إلى تغيير مسار حركة التعليم العالي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول، ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي. وأصبحت العولمة تشكّل ضغطاً على قطاع التعليم العالي، وتجعل التطوير عملية ضرورية.
8. ضعف ترابط السياسات الوطنية في مجال البحث العلمي، وقلة المخصصات المرصودة، ونقص في قواعد البيانات والمعلومات في المراكز والمؤسسات الإنتاجية.

9. قيام مؤسسات التعليم العالي باستقطاب أعداد أكبر من الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي على حساب النوع، وذلك لتغطية التكلفة الباهظة للتعليم العالي.
 10. ضعف مواكبة منظومة التعليم العالي للثورة المعلوماتية والتكنولوجية وخاصة إذا استمرت تأثيرات جائحة كورونا.
 11. ضعف التفاعل مع المحيط السياسي-الاقتصادي-الاجتماعي بالشكل الذي يجعل العلاقة تكاملية، حيث أن العلاقة القائمة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع هي استبدالية.
 12. ضعف الإقبال على البرامج والتخصصات التقنية وضعف مدخلاته بالرغم من أنها تعتبر من أعلى التخصصات في نسب التوظيف.
- فرض السياق العام ومجموعة التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين واقعه على القطاع، كما وأبرز مجموعة من القضايا الأساسية التي تؤثر على السياسات الوطنية العليا ذات العلاقة في التعليم العالي والبحث العلمي، كان أهمها الخمس قضايا التالية:
- القضية الأولى: جودة ونوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي لم ترق إلى المستوى المطلوب: في ظل تزايد عدد خريجي الثانوية العامة من ناحية (76 ألف طالب وطالبة) وارتفاع نسب البطالة بين الخريجين الجامعيين من ناحية أخرى، تتزاحم مجموعة من الأسباب والمعوقات أمام تحسن جودة ونوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي سواء الحكومية أو الأهلية أو الخاصة متمثلة بالآتي:
1. ضعف عمليات التقييم الذاتي والخارجي للبرامج وخاصة عدم ربطها باحتياجات سوق العمل وقلة مرونة معايير الترخيص والاعتماد وضبط الجودة.
 2. قلة الأدوات والمعايير المقننة والتقارير والدراسات الوطنية لقياس وتقييم ومتابعة عمليات التعليم والتعلم وكافة معايير الجودة.
 3. عدم وجود تعليمات وسياسات لتفعيل العمل بالتعليم الإلكتروني والمدمج.
 4. نقص في عدد البرامج والدرجات المشتركة دولياً، والتنقل المشترك.
 5. طرق التعليم تقليدية وتركز على التعليم المباشر، وغياب إبراز دور المتعلم وتنمية التفكير والإبداع والابتكار والريادة.
 6. لا يوجد مصفوفة وطنية لكل برنامج تحتوي على توصيف ذلك البرنامج وتنشر بأكثر من لغة.
 7. محدودية خبرة وقدرات العاملين في الهيئة ووحدات الجودة من منظور شمولي وعالمي.
 8. نقص في عمليات تمويل قضايا الجودة (الترخيص، الاعتماد، التقييم الذاتي والخارجي، معايير ودراسات الجودة).

9. تقادم الخطط الدراسية بشكل سريع وخاصة المتعلقة بالتكنولوجيا والاتصالات وعدم جاهزية البنية التحتية في الجامعات والكادر الأكاديمي والطلبة للتعليم عن بعد وخاصة التعليم بوسائل التعليم الإلكتروني وارتفاع تكاليف التعليم الإلكتروني.

القضية الثانية: حرمان الفئات المستضعفة والمحرومة من الالتحاق في مؤسسات التعليم العالي أو في بعض التخصصات: حيث يلاحظ بأن هناك انخفاض بأعداد الخريجين مقارنة بالعام الماضي بنسبة 2.3% والسبب في ذلك يتركز في عدم مقدرة بعض الطلبة من استكمال متطلبات التخرج بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة والمتوقع ان تزيد حدة هذه الأوضاع وتأثيراتها، كما يلاحظ أيضاً عزوف بعض الطلبة عن الالتحاق في بعض البرامج أو الجامعات بسبب عدم قدرتهم على تغطية نفقات الجامعة والتنقل والإقامة، وبشكل عام فان الأسباب التي تعيق وصول بعض الطلبة إلى مؤسسات التعليم العالي هي:

1. لا يوجد سياسات أو تنظيم لعمليات القبول بحيث تراعي طبيعة البرامج وقدرات المتعلم ورغبته والاحتياجات الوطنية والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة.
2. البنية التحتية والسياسات في بعض مؤسسات التعليم العالي غير موائمة للطلبة ذوي الإعاقة أو لا تسمح بقبول مزيد من الطلبة في بعض التخصصات.
3. لا يوجد سياسات تساعد المؤسسات على تنوع الطلبة المقبولين حسب (المنطقة الجغرافية، النوع الاجتماعي، فئات خاصة، الطلبة ذوي الإعاقة) أو استقطاب المتفوقين أو من لديهم أفكاراً ريادية أو إبداعية.
4. ضعف مؤسسة التواصل مع مكونات المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاصة.
5. ضعف المصادر المالية المتوفرة لتمويل الطلبة المحتاجين من مصادر رسمية أو أهلية.
6. صعوبة التنقل بين المناطق الجغرافية المختلفة والتي من المتوقع أن تزيد حدتها في حال إصرار إسرائيل على ضم بعض المناطق في الضفة الغربية، بالإضافة إلى استمرار صعوبة التنقل والتواصل بين قطاع غزة والخارج.

القضية الثالثة: محدودية دور البحث العلمي في التنمية المستدامة وترقية الجامعات والكادر الأكاديمي فيها: بالرغم من زيادة التعاون البحثي بين الباحثين الفلسطينيين ونظرائهم من العالم خلال الفترة (1996-2018) م وفقاً لموقع سيمافو العالمي، بحيث نمت نسبة الأبحاث المنشورة التي يكون فيها عنوان أو انتماء البحث إلى أكثر من بلد واحد من 62.47% في عام 1996 إلى 38.67% في العام 2018. إن نسبة الإنتاج البحثي للباحثين الفلسطينيين خلال الفترة ما بين (1996-2017) كانت ضئيلة على مستوى العالم، حيث شكلت (0%) في عام 1996 و (03.0%) في عام 2017.

بالرغم من ارتفاع عدد الأبحاث المنشورة في فلسطين من 21 بحثاً في عام 1996 إلى 843 بحثاً في عام 2018 ووجود تحسن مستمر في تصنيف فلسطين في مجال البحث العلمي، ففي عام 1996 كان ترتيب فلسطين (150) من بين 214 دولة، وفي عام 2018 كان ترتيبها (100) من بين 233 دولة. وكذلك ارتفاع عدد مرات التوثيق من الأبحاث المنشورة في عام 1996 (265) مرة إلى (700) مرة في عام 2018.

إن معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في المجلات العلمية في كل المجالات العلمية تتراوح بين الصعود والهبوط خلال الفترة ما بين 1996 إلى 2018 وفقاً لموقع سيماجو العالمي. حيث بلغ معدل نمو الأبحاث المنشورة في عام 1997 حوالي 81% وفي سنة 2018 كان 8%، وكذلك في بعض السنوات كان معدل النمو بالسالب، على سبيل المثال بلغ معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في عام 1998 (16%-) وفي عام 2008 (2%-) وأيضاً في عام 2015 (11%-). كما حصلت فلسطين على ترتيب 14 من بين دول منطقة الشرق الأوسط، وهو ترتيب متدني يأتي بعد الجمهورية العربية السورية وقبل اليمن والبحرين، بواقع 6882 بحثاً، وتم التوثيق منها بواقع 76531 مرة بمعدل 12.11 مرة لكل بحث، وبلغ مؤشر الإنتاجية البحثية (H index) ⁶90. بشكل عام يمكن تلخيص أسباب ضعف البحث العلمي في فلسطين للأسباب التالية:

1. محدودية قدرة الباحثين على كتابة مقترحات بحثية تنافسية في البرامج البحثية العالمية.
2. ضعف التواصل والتشبيك بين الباحثين أنفسهم وبينهم وبين الشركات المحلية والإقليمية.
3. عدم استدامة مصادر التمويل.
4. قلة الإنتاج البحثي التطبيقي لأساتذة الجامعات والطلبة.
5. غياب السياسات والتعليمات والقوانين التي تشجع وتلزم ربط نتائج البحوث مع مشكلات المجتمع.
6. التركيز على الجانب التدريسي على حساب الجانب البحثي في مؤسسات التعليم العالي.
7. معظم الأبحاث في مؤسسات التعليم العالي تُعدّ لغرض الترقية.
8. قلة المجلات العلمية الوطنية المتخصصة.
9. قلة الاشتراكات في قواعد البيانات البحثية العالمية.
10. يصدر غالبية الإنتاج البحثي من الجامعات، أما الكليات الجامعية والمتوسطة فجهودها متواضعة في هذا المجال.
11. ضعف ربط رسائل الماجستير والدكتوراه مع مشكلات المجتمع.

القضية الرابعة: برامج التعليم التقني غير جاذبة لخريجين وخريجات الثانوية العامة: حيث يواجه التعليم العالي عامّةً والتقني خاصّةً وضعاً حرجاً من حيث أعداد الخريجين المتزايدة، وتكرار وتداخل التخصصات في الجامعات والكليات، واستمرار التوجّه صوب التخصصات الأكاديمية دون التقنية والتي بلغت نسبة الدخول إليها 13%، ووصل عددها إلى 99 تخصص حتى نهاية عام 2017 وذلك ضمن درجتي الدبلوم والباكالوريوس (المستويين التقنيين الرابع والخامس). يعزى ضعف جاذبية خريجي الثانوية العامة لبرامج التعليم التقني إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

1. ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين وضعف مواءمة التخصصات والبرامج لسوق العمل أو قلة التخصصات الملائمة لسوق العمل المحلي والخارجي.
2. ضعف الجودة في التخصصات التقنية وخصوصاً في المجالات العملية التطبيقية والمواءمة ما بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل المتغيرة. وخاصة في الجوانب التطبيقية (التعليم التكاملي).
3. النظرة المجتمعية الدونية للتعليم التقني والناجئة عن قلة الوعي وضعف برامج الارشاد والتوجيه لبرامج التعليم التقني.
4. ارتفاع تكاليف تطوير البرامج وخاصة في الجوانب العملية والتطبيقية والحاجة إلى تطوير البرامج التقنية بشكل مستمر ومتواصل من حيث البنية التحتية والكادر والتجهيزات.
5. ضعف أو محدودية بعض المسابقات الضرورية مثل مسابقات تخص ريادة الأعمال لطلبة البكالوريوس التقني.
6. توقف الابتعاث لمؤسسات التعليم التقني الحكومية.
7. وجود نقص في أعداد الكادر الأكاديمي والفني في العديد من التخصصات التقنية وقلة فرص تطوير أعضاء الهيئة التدريسية والفنيين.

القضية الخامسة: منظومة الحوكمة والإدارة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي غير مستكملة: إن حداثة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وإحاطه خلال السنوات السابقة كبرنامج من ضمن سبعة برامج في استراتيجية قطاع التعليم، حدد فرص تطوير مؤسسات وبرامج وإدارة القطاع وخاصة في الجوانب التي تتعلق في التشريعات والخطط والرقابة وبرامج الموازنة، وبشكل عام فإن أهم أسباب ضعف الجوانب المؤسسية والتنظيمية والتطويرية في القطاع هي ما يلي:

1. غياب السياسات الوطنية لعمليات بناء وتطوير القدرات والتدريب المستمر للكوادر الإدارية والأكاديمية والبحثية.
2. ضعف أنظمة الحوافز والتشجيع والمكافآت للعاملين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وغياب سياسات استقطاب الكفاءات الوطنية أو الإقليمية أو التعاقد معها.

3. ضعف عمليات المساءلة والشفافية والحاجة إلى سياسات واضحة في هذا المجال.
4. ضغط العمل والمهام الإدارية المطلوبة من بعض الإدارات.
5. ضعف مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات.
6. الاعتماد بشكل كبير على رسوم وأقساط الطلبة في تمويل الإنفاق على المؤسسات التعليمية.
7. ضعف دور الوزارة الرقابي على المؤسسات.
8. المركزية والتفرد في القرار في جهات محددة في المؤسسة الواحدة.
9. ضعف مستوى التشبيك والتعاون مع أطراف العلاقة بالمستوى المطلوب.
10. لا يوجد قوانين ذات علاقة بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وارتباط القوانين في الجامعات الحكومية بقانون الخدمة المدنية.
11. تداخل القرارات بين المجالس الحاكمة للجامعات على مستوى الجامعة: مجلس الأمناء، إدارات الجامعات التنفيذية.
12. ضعف الربط بين الخطط القطاعية وعبر القطاعية وضعف الالتزام الكافي بتوفير استحقاقات تنفيذها.
13. عدم وجود استراتيجية وطنية ومجالس تنسيق دائمة لتطوير وتنسيق العلاقات بين القطاعات الإنتاجية والخدماتية حسب مجالات برامج التعليم العالي.

4.2. الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة ما بين 2017-2019:

تم رصد الإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها على مستوى الأهداف الاستراتيجية والتي ما زالت بحاجة إلى تدخلات لتحقيقها كالتالي:

1. تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي:

- تزويد جامعة القدس أبو ديس وجامعة القدس المفتوحة فرع طولكرم بعدد وأدوات وأجهزة متخصصة لتخصصات عدة.
- 235 برنامج تعليمي على جميع المستويات (بكالوريوس ودبلوم ودراسات عليا) تم اعتمادها.
- تنفيذ دراسة مسحية لتحديد الحاجة الفعلية من البرامج والتخصصات التي يحتاجها السوق خلال السنوات العشرة القادمة.
- تقييم شمولي ل 5 مؤسسات تعليم عالٍ.
- إعادة تفعيل لجنة مشروع السنكرترون وتقديم 10 مشاريع بحثية لإدارة المشروع.
- تقييم عدد من فروع مؤسسات التعليم العالي في غزة وإغلاق 3 منها.

- دراسة واقع برامج التعليم الطبي وآفاقه المستقبلية.
- إعداد دليل الترخيص والاعتماد لمؤسسات وبرامج التعليم العالي.
- إعداد عدد من التعليمات أبرزها تعليمات برامج الدراسات العليا والمجلات العلمية المحكمة المقبولة للنشر.
- إغلاق وتجميد ودمج 212 برنامج تعليمي في مؤسسات التعليم العالي.
- تحديد مفتاح القبول في عدد من البرامج بالتوافق مع النقابات المهنية ذات العلاقة.
- إعداد دراسة لتقديم مقترح إنشاء الجامعة التقنية في فلسطين.
- دراسة واقع جامعة فلسطين التقنية خضوري واقتراح السيناريوهات المحتملة للقيام بدورها الذي من أجله تم تأسيسها.
- دراسة الطاقة الاستيعابية الكلية للجامعات الفلسطينية، ودراسة الطاقة لعدد من البرامج التي يوجد فيها زيادة ملحوظة.
- تصويب أوضاع جميع مؤسسات التعليم العالي في غزة والمرخصة من هيئة الاعتماد والجودة.
- توفير قاعدة بيانات (معايير ومؤشرات) حول الجامعات الفلسطينية في محاور البحث العلمي والتعليم والدور المجتمعي.
- إصدار أربع سياسات خاصة بهيئة الاعتماد والجودة: (سياسة التكرار، سياسة الدمج والاعتماد، سياسة تشجيع اعتماد الدكتوراه لتطوير البحث العلمي، سياسة خاصة بالاعتمادات الدولية).
- تصنيف كافة البرامج والتخصصات في مؤسسات التعليم العالي ومواءمتها حسب التصنيف العالمي للتخصصات.
- تم إطلاق نظام متابعة الخريجين بنسخته الثانية والانتهاء من المرحلة الأخيرة من جمع بيانات المشغلين (أصحاب العمل) وعليه تم الانتهاء من تحليل بيانات جميع المراحل الثلاث من تتبع الخريجين (مرحلة السنة الأخيرة والخريجين وأصحاب العمل) والتي من خلالها تم إنتاج ورقة السياسات الأولى والتي تحدد الإطار العام للانتقال من التعليم إلى سوق العمل.
- تم تطوير المناهج الدراسية لـ 45 برنامجاً في مؤسسات التعليم العالي ضمن منح صندوق تطوير الجودة.
- تم تطوير برامج التدريب العملي لـ 28 برنامجاً في مؤسسات التعليم العالي ضمن منح صندوق تطوير الجودة لجعلها أكثر مواءمة مع سوق العمل.

- استفاد 10,878 طالباً بشكل مباشر من المناهج الدراسية والتدريب العملي التي تم تطويرها ضمن منح صندوق تطوير الجودة في مؤسسات التعليم العالي من بينهم 46% إناث.
- تم تنفيذ حراك أكاديمي طلابي بحيث تم تبادل الدراسة والتدريس لمدة فصل أو أكثر في الجامعات الأوروبية من خلال برنامج إيراسموس بلس.

2. زيادة معدل الالتحاق بالتعليم العالي:

- صرف قروض حسنة للطلبة الجامعيين استفاد منها 93,654 طالباً على مدار الثلاث سنوات بمعدل 31,000 طالب سنوياً.
- العمل على بناء وتشطيب مباني وأعمال إصلاحات في الجامعات التالية: فروع جامعة القدس المفتوحة في سلفيت ورام الله وجنين، تشطيب مبنى كلية الهندسة وتعبيد طرق داخلية وإعادة تأهيل الحدائق الجامعية في جامعة خضوري طولكرم وإعادة تأهيل ملعب في جامعة خضوري رام الله.
- تم الإعلان عن ومتابعة المنح المرسلة من الدول العربية والأوروبية، حيث تم منح ما مجموعه 3345 منحة وفق شروط كل دولة.
- تم منح 1170 مقعد والتي يعامل فيها الطالب الفلسطيني معاملة الطالب في تلك الدولة مثل الأردن.
- تم الإعلان عن ومتابعة منح مجموعة الاتصالات ومنحة جميل الشامي وعددها 1600 منحة دراسية في المجال التقني وهي تتوافق مع توجه الحكومة لدعم التعليم التقني.
- تنفيذ ومتابعة الترتيبات اللوجستية الخاصة بالمنح الداخلية (منحة الرئيس ومنحة مجلس الوزراء ومنحة الوزارة) حيث تم منحها لـ 3318 طالب/ة، بانتظار الصرف المالي لجزء كبير منها.
- إصدار الإعفاءات الدراسية لأبناء الشهداء الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي لـ 337 طالب/ة بالتعاون مع مؤسسة أسر الشهداء الفلسطينية.
- تم اعتماد نظام التعليم الإلكتروني والتعليم المفتوح من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- إصدار النشرة الإرشادية لطلبة الثانوية العامة بشكل سنوي لإرشاد الطلبة الجدد.
- تم العمل على تحويل كلية الأمة في القدس من كلية مجتمع متوسطة إلى كلية جامعية.
- تم تحويل كلية الإسراء الجامعية إلى جامعة.

3. البحث العلمي تم توجيهه بما يخدم أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

- خدمة الدخول للمكتبات عالمياً للجامعات تم توفيرها، ويستفيد منها 16 مؤسسة تعليم عالٍ محلية.
- عقدت ورشة عمل بشهر أيلول/2019 لإطلاق المشاريع الناجحة بالنداء الثاني بمشاركة باحثين فلسطينيين وألمانيين ضمن مشروع النداء الفلسطيني الألماني، وتم الاتفاق على إطلاق النداء الثالث بعام 2020.
- تم استحداث المجلس الاستشاري والمكتب التنفيذي لبرنامج هورايزون 2020، وتعيين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منسقاً للبرنامج في الاتحاد الأوروبي، وستقوم الوزارة بتوجيه جميع النداءات وفق اهتمامات الجامعات واحتياجاتها.
- إطلاق النداءات ال بحثية الممولة من برنامج التعاون المؤسسي للتعليم العالي/ فنلندا بالتعاون مع الممثلة الفنلندية، وتوجيهها للجامعات للاستفادة منها، وعقد ورش العمل لبناء القدرات في هذا المجال.
- تنسيق إطلاق المنح البحثية لبرنامج المقدسي للعام 2019 بالتعاون مع الممثلة القنصلية الفرنسية، بشكل سنوي وتوجيهها للجامعات للاستفادة منها، وعقد ورش العمل لبناء القدرات في هذا المجال.
- عقد ورش عمل تدريبية في مجال النشر والدخول إلى قواعد البيانات البحثية مثل Scopus وآلية تسجيل المجلات فيها بدعم من المنظمة العربية لضمان الجودة، كما تم تنفيذ نشاط عملي استكمالي للبرنامج بتمويل من البنك الإسلامي الفلسطيني.
- تنفيذ 6 ورش تعريفية بمشروع المسارع الضوئي الخاص بالبحث العلمي التطبيقي في مجالات العلوم المختلفة.
- تقديم مقترحات مشاريع من قبل الباحثين الفلسطيني في مؤسسات التعليم العالي لتنفيذ أبحاث في مقر مشروع المسارع الضوئي.
- تم صرف الدفعة الأولى من منحة الوزارة لدعم الجامعات في مجال البحث العلمي.
- تم توقيع اتفاقية مع المجلس الأعلى للإبداع والتميز لدعم مشاريع تطبيقية متميزة.

4. الارتقاء بالتعليم التقني كما ونوعاً:

- استحداث 4 برامج للتعليم التكاملي في جامعة فلسطين التقنية في مجالات المحاسبة التقنية والأتمتة الصناعية، والتكليف والتبريد إضافة إلى الديكور.



- تطوير الخطط الدراسية ل 20 برنامج تقني وفق الطريقة المعيارية الحديثة.
- إدخال مفهوم الريادة إلى البرامج التقنية وتعزيزه ضمن خططها ومساقاتها.
- إنشاء ثلاث مراكز للتميز في الكليات التقنية.
- تم فتح 55 برنامج تقني جديد.
- فتح 3 تخصصات تقنية موجهة للإناث في الجامعات.
- العمل على تطوير جزء يسير من البنية التحتية في بعض الجامعات لاستقبال ذوي الإعاقة (حمامات + ممرات خاصة بالمعاقين) مع العلم أن نسبة الإعاقة للملتحقين في البرامج التقنية بلغت 19.0% في العام 2019.
- تم إنجاز مشاريع توسعة وصيانة وتجهيز وتأثيث مباني في الكليات التقنية الأربع التالية: (كلية الأمة، جامعة خضوري فرع رام الله، جامعة خضوري فرع العروب، كلية فلسطين التقنية -دير البلح).

5. تطوير الإجراءات الإدارية والاستدامة المالية وتعزيز مبادئ الحوكمة:

- إقرار قانون التعليم العالي الجديد رقم (6) للعام 2018، وتطوير الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالمنح ومكاتب الخدمات الجامعية، وبمعادلة الشهادات وتصديقها والتعليم الإلكتروني.
- افتتاح مكاتب للتعليم العالي في كل من جنين وأريحا وطولكرم والرام.
- ترخيص مكاتب الخدمات الجامعية الجديدة وتجديد تراخيص المكاتب القائمة في بداية كل عام ومتابعتها.
- تطوير آلية استقبال طلبات المعادلة بشكل إلكتروني وتحديث نظام انتظار الدور لدى دائرة تصديق الشهادات.
- تطوير وحوسبة أنظمة إدارية وفنية في الوزارة (نظام الامتحان التطبيقي الشامل، نظام Help desk ، نظام المنح، نظام الأرشفة والمراسلات الرسمية، نظام متابعة الخريجين).
- إنجاز متطلبات البنية التحتية لربط التعليم العالي مع خدمات الحكومة الإلكترونية ((XROAD).
- استحداث مجلس مدراء كليات المجتمع ومجلس الكليات الجامعية.
- صياغة إقرار نظام البحث العلمي، وإعادة تشكيل المجلس ممثلًا لكافة ذوي العلاقة.
- تفعيل لجنة رؤساء مجالس الطلبة في مؤسسات التعليم العالي.
- تم تصديق (357,915) شهادة ووثيقة جامعية في المحافظات الشمالية والجنوبية.

- تم معادلة (4,170) وثيقة معادلة صادرة عن مؤسسات تعليم عالٍ وثانوية عامة غير فلسطينية.
- إطلاق الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعمل التطوير والتعديل اللازم.

5.2. العوامل الممكنة والمعيقة للوصول إلى تعليم عالٍ وبحث علمي متميز

تساهم مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية والبيئية، في دفع الجهود الوطنية الرامية للوصول إلى «تعليم عالٍ متميز وبحث علمي يساهم في بناء مجتمع المعرفة والإبداع» من خلال تمكين مؤسسات التعليم من توفير بيئة تعليمية مرنة، وتقديم برامج تطبيقية نوعية جاذبة للطلبة، وتوسيع نطاق البحث العلمي، وتعزيز التعاون وبناء الشراكات محلياً وعالمياً، تحقيقاً للأولويات الوطنية، وحفاظاً على الهوية الثقافية، ومساهمة في التحرر والتنمية المستدامة الشاملة.

| العوامل المعيقة | العوامل الممكنة |
|---|---|
| الاحتلال العسكري الإسرائيلي لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية وحصاره لقطاع غزة وتهديده لضم أجزاء من الضفة الغربية وقطع التواصل بين أجزاء الوطن وخاصة بين الضفة والقدس من جهة وبين الضفة والقدس وقطاع غزة من جهة أخرى، بالإضافة إلى فرضه قيود على حركة الأفراد داخلياً وخارجياً وقيود على الصيرفة والأراضي والمياه وخدمات الاتصالات والطاقة ومجمل الجوانب التطويرية وخاصة إدخال بعض الأجهزة والمواد لبعض المختبرات وكذلك وضع معيقات للتعاقد مع كوادر وكفاءات من خارج الوطن أو استقطاب طلاب من خارج فلسطين. | الإرادة السياسية العليا ممثلة في رئيس دولة فلسطين ورئيس مجلس الوزراء داعمة لتبني سياسات وإجراءات وطنية ممكنة للحق في التعليم العالي وتنمية البحث العلمي ومؤسساته وخاصة في مجال إقرار التشريعات والأنظمة، وتوفير صناديق دعم الطلاب ووجود إرادة ل طرح برامج جديدة وتطبيقية تدعم الريادة وتفتح فرص التشغيل الذاتي ويرتبط محتواها باحتياجات السوق ودعم الحكومة لتوجه المؤسسات التعليمية نحو برامج التعليم التقني وتشجيعه، وأيضاً قرار الحكومة باستحداث وزارة الريادة والتمكين وإدراجها في خطة التنمية الفلسطينية. |
| انتهاء ولاية المجلس التشريعي وعدم وجود آفاق لإجراء الانتخابات التشريعية مما يعيق تطور العملية التشريعية وبناء المؤسسات وخاصة مؤسسات ذات العلاقة في التعليم العالي والبحث العلمي واعاقه إقرار تشريعات ممكنة ومحفزة للبحث العلمي وتمويل الجامعات العامة والحكومية. | الأسرة والمؤسسات المحلية تضع التعليم والتعليم العالي على سلم أولوياتها بغض النظر عن الظروف الاقتصادية. |
| ضعف التنسيق بين مختلف مؤسسات التعليم العالي وغياب الشراكات الوطنية بين القطاعات المرتبطة في مجال بعض التخصصات وكذلك ضعف الثقة والتواصل بين قطاع الصناعة من جهة وبين الباحثين في المراكز البحثية ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى وأيضاً هناك تداخل في القرارات بين المجالس الحاكمة للجامعات على مستوى الجامعة. | فاعلية مجموعة من الهيئات والمجالس ذات العلاقة في التنظيم والرقابة والتطوير لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وفي مقدمة ذلك الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة وصندوق اقراض الطالب. |
| تراجع الوضع الاقتصادي للأسرة الفلسطينية وارتفاع نسب الفقر والبطالة وخاصة في قطاع غزة مما يعيق التحاق بعض الطلبة والطالبات وفرص تطوير مؤسسات التعليم العالي ودعم البحث العلمي. | دور بارز للمجتمع المدني ووكالة الغوث للتشغيل في إدارة وتشغيل مجموعة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الضفة وقطاع غزة. |

| العوامل المعيقة | العوامل الممكنة |
|--|--|
| ضعف الموازنات المرصودة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بشكل عام وزيادة الضغوط المالية على الخزينة العامة نتيجة الضغط من بعض الدول على المساعدات الدولية وعدم دفع إسرائيل لأموال المقاصة. | وجود مجموعة من المؤسسات الدولية والعربية الداعمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من النواحي المالية والفنية وبناء القدرات للمؤسسات الرسمية ولمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وعقد اتفاقيات مع جهات محلية وعالمية في مجال التعليم العالي على كل المستويات. |
| ثقافة مجتمعية تعزز وجود فجوات في النوع الاجتماعي في قطاع التعليم العالي وخاصة نظرة المجتمع إلى مجالات واختصاصات مناسبة للنساء وأخرى مناسبة للرجال وكذلك ابتعاث الفتيان للدراسة في الخارج ومعوقات لها علاقة في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة. | زيادة الاهتمام بالتعليم المفتوح والإلكتروني محلياً وعالمياً وانتشار وتوافر التكنولوجيا وأنظمة المعلومات والاتصالات في التعليم. |

6.2. إنجازات الوزارة في ظل جائحة كورونا:

وَصَّعت مؤسسات التعليم العالي في دولة فلسطين بقيادة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من التدابير الرامية إلى استمرار مؤسسات التعليم العالي أثناء جائحة كورونا مع الالتزام بتدابير السلامة العامة، وفي هذا الإطار تم العمل على ما يلي:

1. تعميم وصول نشرات التوعية بفايروس كورونا لموظفي الوزارة ومؤسسات التعليم العالي وكافة العاملين فيها والطلبة عبر وسائل الاتصال المختلفة.
2. توفير جميع مواد التعقيم والتطهير اللازمة من معقمات ومواد تنظيف وكمامات وقفازات وملابس وقاية ونحوها.
3. توفير أجهزة لقياس درجة الحرارة بالأشعة وفحص الموظفين وكافة الزائرين للوزارة، ويتم قياس درجة حرارة كل داخل إلى الوزارة ومؤسساتها.
4. منع التدخين منعاً باتاً في جميع مرافق الوزارة ومؤسسات التعليم العالي الداخلية والخارجية.
5. تهوية المباني بشكل جيّد وعلى مدار الوقت كلما كان ذلك ممكناً.
6. إعداد بروتوكول صحي لمؤسسات التعليم العالي.
7. مشروع مبادرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية لتجنيد متطوعين من طلبة مؤسسات التعليم العالي من تخصصات المهن الطبية والمهن المساندة لرفد القطاع الصحي بمتطوعين في مواجهة فيروس كورونا المستجد.
8. إصدار قرار من مجلس التعليم العالي لانتظام دوام كافة مؤسسات التعليم العالي. انظر ملحق (3).
9. إصدار قرارات من اللجنة العليا لمعادلة الشهادات غير الفلسطينية لدراسة أوضاع الطلبة الفلسطينيين الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي غير الفلسطينية في

الخارج في ظل تداعيات حالة الطوارئ المعلنة في معظم دول العالم بسبب جائحة فيروس كورونا.

10. ناقشت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع رؤساء مؤسسات التعليم العالي منهجيات وطرق التقييم المتبعة في التعليم الإلكتروني بمؤسسات التعليم العالي عبر تقنية (ZOOM) بتاريخ 6/5/2020.

11. عقدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اجتماعاً مع النواب الأكاديميين لرؤساء الجامعات الفلسطينية لبحث المنهجيات وآليات التقييم المتبعة حالياً في الجامعات ضمن التعليم الإلكتروني.

12. إصدار قرار عن مجلس التعليم العالي حول عمل مؤسسات التعليم العالي خلال فترة الطوارئ.

13. تنفيذ زيارات تفقدية لكافة الجامعات الفلسطينية لدعم التعليم عن بعد، وذلك بعد قرار إغلاق الجامعات تنفيذاً للمرسوم الرئاسي بإعلان حالة الطوارئ للحد من انتشار فيروس كورونا.

14. إجراء تقييم للتعليم الإلكتروني.

15. إعداد دليل إجراءات للتعليم الإلكتروني ونظام خاص به.

7.2. الدروس والعبر المستفادة من تجربة مؤسسات التعليم العالي في ظل جائحة كورونا والتدابير ذات الأولوية في المرحلة القادمة:

تسعى مؤسسات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنوات إلى تفعيل أدوات التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد واستطاعت أن تحقق بعض الإنجاز، إلا أن جائحة كورونا وضعت الجميع أمام مسؤولياتها في تسريع التقدم نحو التعليم المدمج أو التعليم عن بعد خاصة في بعض المساقات أو بعض التخصصات. استطاع فريق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وضع مجموعة من الدروس والعبر والاستنتاجات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في المستقبل القريب من أجل تعزيز جاهزية القطاع في مجال التعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني، ومن أهم هذه الدروس والعبر ما يلي:

1. توفير منصات فعالة للتعليم الإلكتروني لدى مؤسسات التعليم العالي المختلفة وتقنيات أخرى مساندة وذلك بناء على عملية تقييم شامل لجميع المؤسسات.

2. وجود دليل إجرائي للتعليم الإلكتروني يتم تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي.

3. وجود تعليمات للتعليم الإلكتروني صادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ويتم متابعتها وتقييمها بشكل دوري بالتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي.

4. عمل تدريب للعاملين الإداريين والأكاديميين والطلبة في مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية والإدارية لتنفيذ التعليم الإلكتروني.
5. زيادة سرعة اتصال الإنترنت لدى المستخدمين بشكل عام وخاصة في مؤسسات التعليم العالي دون أي تأثيرات على التكاليف.
6. وجود آليات واضحة لتقييم التعليم الإلكتروني.
7. تطوير آليات لتعليم مساقات التدريب العملي وبخاصة تلك التي تتطلب تنفيذ تجارب عملية في مشاغل ومختبرات بما لا يؤثر على جودة التعليم.
8. وجود إجراءات واضحة لمؤسسات التعليم العالي في مجال التعلم الإلكتروني على مستوى المساق أو التخصص وفي حالات انتظام الدوام الاعتيادي أو عدم انتظامه.
9. مواكبة التطورات في مجال التعلم الإلكتروني في العالم والاستفادة منها لرفع قدرة مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية التنافسية في هذا المجال.
10. تطوير برامج تعليمية وتخصصات تستخدم التعلم الإلكتروني ضمن معايير الجودة المطلوبة والمحددة مما يفتح المجال لمؤسسات التعليم العالي لاستقبال الطلبة من الخارج في عدد من التخصصات.
11. تمكين جميع الراغبين في التعلم عن بعد من الالتحاق ببرامج التعلم الإلكتروني.
12. ضمان عدم توقف عملية التعليم وضمان استمرارته خلال فترة الأزمات والطوارئ بطريقة سهلة ومنظمة.
13. ضمان جاهزية التطبيقات اللازمة للتعليم الإلكتروني لاستخدام أعضاء هيئة التدريس والطلبة داخل وخارج الوطن وتدريبهم عليها، ويشمل أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي ومعدّي المواد الدراسية والفنيين والعاملين في مراكز تكنولوجيا المعلومات والطلبة.





القسم الثالث

الإطار الاستراتيجي

القسم الثالث

الإطار الاستراتيجي للاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي

يشمل الإطار الاستراتيجي للخطة كلا من الرؤية والرسالة والأهداف والسياسات والتدخلات لمحاو الخطة. وفيما يلي تفصيل لمكونات هذا الإطار.

رؤية القطاع

تعليم عالٍ متميز وبحث علمي يسهم في بناء مجتمع المعرفة والإبداع.

تهدف الوزارة ومن خلال تدخلاتها المختلفة إلى تحقيق تعليم عالٍ يتصف بالجودة والشمولية والمرونة والقدرة على استيعاب التغيرات المختلفة في مجال التشغيل وعكسها على التخصصات المطروحة، بالإضافة إلى تركيزه على جوانب البحث العلمي التطبيقي المرتبط باحتياجات سوق العمل ومؤسساته، كما ويطمح هذا النظام إلى إكساب خريجه الكفايات والمهارات المطلوبة لسوق العمل بجميع أنواعها (الفنية والمنهجية والشخصية والاجتماعية)، و يحقق هذا التعليم متطلبات التشغيل من حيث التخصصات المطروحة بما يدعم تطور المجتمع وتنميته في المجالات المختلفة مما يجعل منه تعليماً مميزاً ذو جودة عالية.

رسالة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تمكين جميع مؤسسات التعليم العالي وضبط جودة مخرجاتها وتحقيق الانسجام بينها، وتوفير بيئة تعليمية مرنة، وتقديم برامج تطبيقية نوعية جاذبة للطلبة، وتوسيع نطاق البحث العلمي، وتعزيز التعاون وبناء الشراكات محلياً وعالمياً، تحقيقاً للأولويات الوطنية، وحفاظاً على الهوية الثقافية، ومساهمة في التحرر والتنمية المستدامة الشاملة.



القيم المؤسسية للقطاع

نستند في عملنا في قطاع التعليم العالي على التزامنا العالي في سيادة القانون والممثل في الامتثال في قراراتنا وسياساتنا إلى المواثيق والمعايير الدولية والقوانين الوطنية وفي مقدمتها المنظومة التشريعية الخاصة في قطاع التعليم العالي وأيضاً مجموعة القيم التالية:

1. المواطنة والانتماء.
2. تكافؤ الفرص والعدالة.
3. الالتزام بمعايير الحوكمة.
4. العمل بروح الفريق والتعاون.
5. الحرية الأكاديمية والبحثية.
6. المسؤولية المجتمعية.
7. الإبداع والتميز.
8. التنمية المستدامة.





القسم الرابع

الأهداف الاستراتيجية والنتائج

القسم الرابع

الأهداف الاستراتيجية والنتائج

الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي

يعتبر محور الجودة من أهم المحاور الذي توليه الخطة الإستراتيجية اهتماماً كبيراً فبجانب انعكاسه المباشر على جميع محاور الخطة، تكمن أهميته في ضرورة ضمان الجودة لجميع عناصر العملية التعليمية من طلاب وهيئة تدريسية ومناهج وبنية تحتية، بالإضافة إلى ضمان جودة الآليات المتبعة لتقديم الخدمة في مؤسسات التعليم العالي ابتداءً من عملية الالتحاق وانتهاءً بالوصول إلى خريجي التعليم العالي وضمن حصولهم على المستوى المطلوب من المهارات والكفايات المطلوبة ومواءمتها مع متطلبات سوق العمل.

هذا وقد قطعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي شوطاً كبيراً في هذا المجال، تمثل في العديد من نقاط القوة والتي يمكن الاستناد إليها لدعم المحور، كوجود هيئة وطنية للاعتماد والجودة والنوعية، ووجود نظام وطني لمتابعة الخريجين، ونظام وطني لمعلومات وإحصاءات التعليم العالي، بالإضافة إلى توفر البنية التحتية لاستخدام التكنولوجيا وتطويرها في المجال. كما عملت الخطة على تقليل أثر التحديات التي تعصف بجودة التعليم العالي إلى الحد الأدنى بما فيها تحدي جائحة كورونا، من خلال عدد من النتائج المتوقعة والتي تتمحور في ضمان جودة المناهج والبنية التحتية والتي ستساهم بشكل مباشر في تحسين عملية التعلم والتعليم مع التركيز على متطلبات واحتياجات التعليم عن بعد، خصوصاً بعدما فرضته علينا جائحة كورونا من متطلبات واحتياجات أساسية لضمان استمرار العملية التعليمية بسلاسة وبسر، بالإضافة إلى وجود نظام لضبط الجودة وضمن عمليات تقييم ومتابعة فعالة.

1. السياسات والأدوات القطاعية لمحور الجودة

- السعي الدائم للتطوير المؤسسي للهيئة ودوائر الجودة في مؤسسات التعليم العالي وتعزيز قدراتها في قضايا الجودة.
- مواكبة التطورات المحلية والإقليمية والعالمية فيما يتصل بالتعليم العالي ومتطلبات التنمية وتطوير معايير ترخيص واعتماد المؤسسات والبرامج بصورة مستمرة وفق رؤية مرنة.
- التوفيق بين تخصصات ومهارات خريجي مؤسسات التعليم العالي وتلك التي يتطلبها سوق العمل والصناعة، وتوجيه أفضل لبرامج التعليم العالي لتحقيق مواءمة المخرجات مع الاحتياجات، وخاصة على الصعيد الوطني.

- الانفتاح على أنظمة التعليم الحديثة خاصة المرنة والتفاعلية والتي تركز على البحث والابتكار وتعطي دوراً أكبر للمتعلم.
- العمل بشكل مستمر على تعزيز البنية التحتية سواء في المباني أو المختبرات أو أنظمة المعلومات ووسائل الاتصال والتواصل وتكنولوجيات المعلومات والتعلم عن بعد.
- بناء قدرات مستمر للكادر الأكاديمي والإداري في مؤسسات التعليم العالي.
- العمل على تعزيز البرامج والمساقات بالكفايات والمهارات المحفزة للإبداع والابتكار في زيادة الأعمال.

2. النتائج والتدخلات القطاعية لمحور الجودة

| التدخلات القطاعية | النتائج القطاعية |
|---|---|
| 1. تطوير التجهيزات والمتطلبات المخبرية في مؤسسات التعليم العالي بما يضمن تطوير عملية التعليم والتعلم. | 1.1. بنية تحتية تساعد على تحسين عملية التعليم والتعلم |
| 2. توفير البنية التحتية اللازمة للاستخدام الفعال للتكنولوجيا وخاصة تلك المتعلقة بتكنولوجيا التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني وأنظمة الشبكات المحوسبة السلكية واللاسلكية. | |
| 3. توفير المرافق في مؤسسات التعليم العالي بما يضمن تعزيز البيئة التعليمية وتعزيز إمكانية استخدام هذه المرافق في الأنشطة التعليمية المنهجية واللامنهجية المساندة. | |
| 4. التوسع في مساحات مؤسسات التعليم العالي بما يضمن زيادة المساحة المتاحة للطلاب، بما في ذلك المساحات الخضراء. | |
| 5. تطوير معايير ومواصفات وطنية للدرج الجامعي المتكيف مع ذوي الإعاقة. | |
| تطوير الأنظمة والضوابط للابتعاث ومعادلة الشهادات. | 2.1. هيئات التدريس والكوادر المساعدة قادرة على التعليم بكفاءة عالية والتفاعل مع الطلبة فيما يتصل بالتدريب العملي والمهارات الضرورية |
| وضع إطار عام لتعليمات التعيين والتثبيت والترقية في مؤسسات التعليم العالي. | |
| تفعيل وتسهيل وتشجيع التنقل المشترك للأكاديميين فيما بين مؤسسات التعليم العالي المحلية والخارجية. | |
| بناء وتطوير قدرات الهيئات التدريسية والكوادر المساعدة بشكل مستدام في مجالات التعليم المختلفة ومن أبرزها التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني والتعليم المدمج. | |



| التدخلات القطاعية | النتائج القطاعية |
|--|---|
| تطوير الخطط الدراسية بما يضمن زيادة وتيرة استخدام أنماط التعليم والتعلم التفاعلية. | 3.1. برامج ومناهج ووسائل وأنماط تعليم عال تواكب التطور التقني واحتياجات سوق العمل |
| زيادة عدد البرامج التي تستخدم الطريقة الوطنية المعيارية لتطوير المناهج. | |
| استحداث برامج جديدة ومتوائمة مع احتياجات سوق العمل، وخاصة التطبيقية والتقنية منها. | |
| التوسع في برامج الدراسات الثنائية بالشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص. | |
| وضع تعليمات وسياسات لتفعيل التعليم المدمج والإلكتروني. | |
| وضع سياسات تهدف لتنمية التفكير وتحفيز الإبداع والابتكار والريادة والبحث لدى الطالب، ومراجعة معايير التقييم والتقييم استناداً إلى هذه السياسات. | |
| زيادة عدد البرامج والدرجات المشتركة بين مؤسسات التعليم العالي. | |
| تشجيع تدريس مساقات ذات طابع تفاعلي تركز على تنمية المهارات والكفايات الضرورية. | |
| اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة نسبة الكادر التعليمي إلى الطلاب، وبما يضمن خفض معدل عدد الطلبة في الشعبة. | |
| تشجيع الأنشطة المرافقة للمنهج ورفع قدرات الطلبة في المهارات الحياتية وغير الأكاديمية. | |
| إجراء البحوث والدراسات حول أنماط التعليم المختلفة وفعاليتها وذلك لرفد عملية صنع السياسات في هذا الخصوص. | |
| تطوير برامج أكاديمية حاضنة (بأنظمة خاصة) للطلبة الموهوبين وذوي الدافعية الأعلى. | |
| استحداث برامج جديدة مطلوبة وخاصة التطبيقية منها وتلك التي تستخدم التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني. | |
| وضع الأسس اللازمة للتأكد من مواءمة التخصصات مع احتياجات سوق العمل. | |
| تعزيز القيام بالتقييم الذاتي لبرامج التعليم العالي والاستفادة من نتائجها لتحسين جودة مخرجات التعليم العالي. | |
| تطوير التصنيف الوطني لبرامج التعليم العالي. | |
| وضع سياسات وطنية للتقييم عن بعد والتقييم الإلكتروني. | |
| تعزيز دور وحدات الجودة والتنوعية في مؤسسات التعليم العالي لتحسين جودة المخرجات. | |



3. مؤشرات قياس النتائج القطاعية لمحور الجودة

| 2023 | 2022 | 2021 | خط الاساس 2019 | المؤشرات | النتائج القطاعية |
|------|------|------|----------------------|--|---|
| 48 | 48 | 8.47 | 83.47 | نسبة المساحة الإجمالية المتاحة لكل طالب (متر مربع لكل طالب). | 1.1. بنية تحتية تساعد على تحسين عملية التعليم والتعلم |
| 20.0 | 16.0 | 13.0 | 11.0 | سعة نطاق الاتصال (الإنترنت) في مؤسسات التعليم العالي / مستخدم (Band Width in mega / user). | |
| 1:33 | 1:34 | 1:35 | 1:36 | نسبة أعضاء الهيئة التدريسية إلى الطلاب | 2.1. هيئات التدريس والكوادر المساعدة قادرة على التعليم بكفاءة عالية والتفاعل مع الطلبة فيما يتصل بالتدريب العملي والمهارات الضرورية |
| %54 | %55 | %56 | %57 | نسبة أعضاء الهيئة التدريسية الذين يعملون بدوام كامل | |
| 350 | 290 | 230 | 170 | عدد البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي التي يتم تقييمها بشكل دوري سنوياً. | 3.1. برامج ومناهج ووسائل وأنماط تعليم عال تواكب التطور التقني واحتياجات سوق العمل |
| 14 | 11 | 7 | 3 | عدد مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية التي يتم تقييمها بشكل دوري سنوياً. | |

الهدف الاستراتيجي الثاني: تيسير التحاق آمن وشامل وعادل

تسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى توفير التحاق آمن وشامل لجميع الفئات في المجتمع الفلسطيني بما يتماشى مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وبما يحقق أولويات أجندة السياسات الوطنية، هذا وتتضمن الاستراتيجية عدة تدخلات تدعم توفير فرص التحاق متساوية في جميع مؤسسات التعليم العالي ولجميع أفراد المجتمع الفلسطيني الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ضمن برامج وتخصصات يتطلبها سوق العمل، وتواكب طموحاتهم وأحلامهم وميولهم، في إطار المنافسة النزيهة والمستندة إلى مهاراتهم وكفاياتهم ومستواهم التحصيلي، وقدرة المؤسسات التعليمية على تقديم تعليم جيد لهم يضمن معايير الجودة في التعليم ويمنحهم الكفايات والمهارات الفنية والريادية والتكنولوجية والتي تؤهلهم للانخراط في سوق العمل مباشرة.

تم بناء المحور استناداً إلى نقاط القوة المتحققة والفرص المتاحة حالياً بحيث يتم من خلالها مواجهة التحديات ومعالجة نقاط الضعف، ضمن أكبر عدد ممكن من النتائج والتي يمكن تحقيقها خلال فترة تنفيذ الخطة وهي ثلاثة أعوام متتالية.

هذا وقد ركزت الخطة على تعزيز التحاق الفئات المهمشة، وسكان المناطق المهتدة، وسكان القدس، وفلسطيني الداخل، وقطاع غزة، وذوي الإعاقة، وذوي الدخل المنخفض، من خلال العديد من السياسات والبرامج المطروحة ومأسسة نظام الالتحاق بالتعاون مع الشركاء المختلفين، وتطوير نظام قبول موحد في الدراسات العليا في مختلف التخصصات بما يتضمن تكافؤ الفرص، إضافة إلى دعم أنظمة تعليم مختلفة كالتعليم المفتوح والتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد؛ لمواجهة العديد من التحديات منها تحدي جائحة كورونا، و تحديات أخرى تخص مجتمعنا الفلسطيني تتمثل في الاحتلال الاسرائيلي وعدم القدرة على الانتظام في العملية التعليمية.

1. السياسات والأدوات القطاعية لمحور الالتحاق

1. الاهتمام بالتعليم العالي الحكومي ورفده بالتخصصات التنافسية والكوادر الأكاديمية المميزة على المستوى الوطني والعربي.
2. تطوير وتنويع سياسات قبول مرنة تراعي الجوانب الذاتية والاحتياجات الوطنية ومأسسة التواصل بين مؤسسات التعليم العالي ومكونات المجتمع المحلي، إضافة إلى تطوير نظام قبول في الدراسات العليا وفي مختلف التخصصات بما يضمن تكافؤ الفرص.
3. تيسير التحاق ذوي الدخل المنخفض، وذوي الإعاقة، والفئات المهمشة، وسكان المناطق المهتدة، وسكان القدس، وقطاع غزة.
4. التوسع في الأبنية الجامعية والبرامج والتخصصات بما يتوافق وخطط التطوير المعتمدة.
5. تجنيد موارد مالية محلية ودولية لصناديق دعم الطالب على مستوى الوطن والجامعات.

2. النتائج والتدخلات القطاعية لمحور الالتحاق

| التدخلات السياسية | النتائج القطاعية |
|---|--|
| تخصيص منح مالية لدعم الطلبة سكان منطقة القدس وقطاع غزة. | 1. سياسات فاعلة وفرص منصفة غير متحيزة للالتحاق في مؤسسات التعليم العالي مع التركيز على الفئات المهمشة (القدس، غزة، مناطق ج، ذوي الإعاقة..) |
| تطوير البنية التحتية في مؤسسات التعليم العالي لتسهيل اندماج ذوي الإعاقة فيها. | |
| توجيه طلبة الثانوية منذ مرحلة الثانوية العامة للالتحاق ببرامج مناسبة لمواهبهم وقدراتهم الفردية والتأكد من أنهم مستعدون لمرحلة التعليم العالي. | |
| تطوير برامج تواصل لجذب الطلاب الفلسطينيين وغير المقيمين وفلسطيني الداخل. | |
| تطوير سياسات وعمليات تدفق الطلبة عبر المسارات والبرامج التعليمية المختلفة بما يضمن تعزيز فرص الوصول إلى التعليم العالي بكافة مستوياته. | |

| التدخلات السياسية | النتائج القطاعية |
|--|---|
| بناء قاعدة بيانات خاصة بذوي الدخل المنخفض بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. | 2. تحسن في عدد وقيمة القروض والمنح المتوفرة للطلبة من ذوي الدخل المحدود في مؤسسات التعليم العالي الداخلية |
| تعزيز قدرات صندوق الإقراض والمساعدات الطلابية لتغطية نفقات الشرائح التالية بأعلى نسبة ممكنة (ذوي الدخل المحدود، ذوي الإعاقة، الفئات المهمشة، سكان المناطق المهدة والقدس وقطاع غزة) | |
| إطلاق صندوق منح ذوي الدخل المنخفض من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتمويل من القطاعين الأهلي والخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية. | |
| تشجيع مؤسسات التعليم العالي على تعديل سياساتها وأنظمتها الداخلية لرفع نسبة الإعفاءات و/أو المنح للطلبة من الأسر الفقيرة، وذوي الإعاقة من الطلبة. | |
| تشجيع القطاعين الأهلي والخاص على دعم التحاق ذوي الإعاقة مالياً ضمن المسؤولية المجتمعية. | |

3. مؤشرات قياس النتائج القطاعية لمحور الالتحاق

| 2023 | 2022 | 2021 | خط الأساس 2019 | المؤشرات | النتائج القطاعية |
|--|--------|--------|----------------|---|--|
| %5.46 | %46 | %5.45 | %45 | معدل الالتحاق الإجمالي للطلبة في مؤسسات التعليم العالي الداخلية | 1. سياسات فاعلة وفرص منصفة غير متحيزة للالتحاق في مؤسسات التعليم العالي مع التركيز على الفئات المهمشة (القدس، غزة، مناطق ج، ذوي الإعاقة..) |
| 300 | 250 | 200 | 200 | أعداد الطلبة المستفيدين من برامج دعم صمود الطلبة المقدسيين. | |
| %005.0 | %004.0 | %004.0 | %004.0 | نسبة الطلبة من ذوي الإعاقة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي. | |
| | | | %6.47 | نسبة الطلبة المستفيدين من صندوق الإقراض. | 2. تحسن في عدد وقيمة القروض والمنح المتوفرة للطلبة من ذوي الدخل المحدود في مؤسسات التعليم العالي الداخلية |
| من الصعب احتساب المستهدفات نظراً لأن عدد المستفيدين يعتمد على الميزانية المخصصة لصندوق الإقراض والتي تختلف من عام لآخر | | | | | |

الهدف الاستراتيجي الثالث: الارتقاء بمستوى البحث العلمي وضمان فاعليته في التنمية المستدامة

تولي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اهتماماً خاصاً بالبحث العلمي وتسعى إلى رفع مستواه في مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي على الصعيد الوطني والإقليمي، حيث فرضت جائحة كورونا الحاجة لوجود أبحاث علمية تطبيقية ولمشاريع إنسانية وعلمية، والتي من شأنها المساهمة في إيجاد حلول وآليات للحد أو القضاء على الجائحة من خلال البحوث في المجالات الطبية والصحية وفي مجالات التعليم والتعلم، بالإضافة لبروز أهمية البحوث الاجتماعية الخاصة في الجوانب النفسية وإدارة

الأزمات لمساعدة الدول على النهوض وإعادة إحياء الاقتصاد والحياة الاجتماعية، لهذا خصصت الوزارة مساحة واسعة للبحث العلمي في خطتها الاستراتيجية، فقد أنشأت الوزارة وقفية للتعليم العالي تهدف إلى جمع الأموال والأصول العينية والنقدية والتي سيتم حبسها واستثمارها لتحسين إدارة مؤسسات التعليم العالي وتمكين البحث العلمي. ويعد مجلس البحث العلمي المظلة التي تندرج تحتها عملية رسم السياسات الوطنية والاستراتيجية بخصوص البحث العلمي، وتحديد الأولويات البحثية، وعمليات التخطيط والتطوير وتنفيذ السياسات العامة لتشجيع البحث العلمي على المستوى الوطني والإقليمي، والعمل على إيجاد الشراكات وتوقيع الاتفاقيات والبحث عن مصادر التمويل.

1.3. السياسات والأدوات القطاعية لمحور البحث العلمي

1. إعادة هيكلة البحث العلمي على مستوى التخطيط والإدارة ومؤسسات ومجالس وأنظمة معلومات ذات علاقة بما يؤدي إلى التكامل مع الأجسام الوطنية ذات العلاقة، وتأطير وتنسيق الجهود الوطنية على المستوى الوطني.
2. دعم البحث العلمي التطبيقي لخدمة الصناعة والتنمية المحلية.
3. زيادة الإنتاج البحثي ورفع مستواه من حيث الكمية والنوعية.
4. زيادة عدد الأبحاث المنشورة في أوعية عالمية مرموقة.
5. تعزيز وتشجيع المشاريع البحثية المشتركة التي تشترك فيها مؤسسات التعليم العالي والشراكات المحلية والعربية والعالمية.
6. تشجيع مشاريع تطوير القدرات.
7. تعزيز مراكز الريادة والتميز والإبداع.
8. إنشاء وتشجيع برامج الدراسات العليا المشتركة مع الجامعات المحلية والدولية.
9. تنويع المصادر المحلية والدولية لتمويل مشاريع بحثية ذات أولوية وطنية.



3. النتائج والتدخلات القطاعية لمحور البحث العلمي

| التدخلات القطاعية | النتائج القطاعية |
|--|---|
| تشجيع وتمويل المشاركة في المؤتمرات الدولية والمحافل العلمية المتخصصة. | 1.3. التوسع في الأبحاث العلمية ذات الأثر على الاقتصاد المبنى على المعرفة والحلول الابتكارية والتنمية المحلية. |
| تعزيز وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص للارتقاء في البحث العلمي ومساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. | |
| وضع السياسات لتعزيز أولوية الجانب التطبيقي في الأبحاث العلمية. | |
| سن تشريعات وأنظمة قانونية تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية. | |
| وضع سياسات لتعزيز مكانة البحث العلمي في البرامج والتخصصات المختلفة، وإدماج البحث العلمي ليصبح مكون أساسي في التعليم العالي في كافة التخصصات. | |
| تدريب الباحثين على أخلاقيات وأدبيات البحث العلمي. | |
| تطوير منظومة البحث العلمي وربطها بنظام مكافآت فعال داخل مؤسسات التعليم العالي. | |
| تطوير مختبرات للبحث والابتكار. | |
| إنشاء مراكز تميز وإبداع تابعة للجامعات الفلسطينية. | |
| دعم وتفعيل وتطوير مراكز التميز والإبداع الموجودة. | |
| إدماج الطلبة في البحوث لاكتساب المهارات والخبرة للحصول على خريجين ومؤهلين علمياً وفنياً. | 2.3. البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي يساهم في رفع تصنيف الجامعات والكادر الأكاديمي. |
| عقد دورات تدريبية وطلقات دراسية وندوات وورش عمل في البحث العلمي، لرفع القدرات البحثية للباحثين الشباب. | |
| تطوير نظام لضمان تطبيق أخلاقيات البحث العلمي. | |
| تدريب الباحثين على كتابة الأبحاث وفق المعايير العالمية. | |
| تهيئة بيئة العمل في مؤسسات التعليم العالي للبحث العلمي. | |
| ربط نظام الحوافز والمكافآت في مؤسسات التعليم العالي بالمنتج البحثي النوعي. | |
| تطوير قدرات الباحثين في مؤسسات التعليم العالي، وتسهيل سفرهم للخارج. | |
| فتح برامج دراسات عليا مشتركة محلياً وعالمياً وربط الجامعات ومراكز البحث الفلسطينية بالشبكات العربية والعالمية وتشجيع الأبحاث المشتركة. | |
| مراجعة التشريعات لاعتماد الشهادات العلمية في الدراسات العليا من البرامج المشتركة. | |
| تأسيس مجلات علمية محلية للنشر، وربطها بنظام النشر العربي والعالمي. | |
| تيسير الاشتراك في منافسات ومسابقات عالمية وإقليمية. | |
| وضع معايير للمجلات العلمية المحلية لقبول البحوث من أجل رفع تصنيفها على المستوى الإقليمي والدولي. | |



| التدخلات القطاعية | النتائج القطاعية |
|--|---|
| تشجيع تمويل المشاريع البحثية التي تولي أهمية للأولويات الوطنية في الجامعات والمؤسسات البحثية بالتعاون بين الوزارة والمؤسسات الخاصة والمؤسسات العربية والدولية | 3.3. زيادة وتنوع مصادر التمويل المحلية والدولية والعربية للمشاريع البحثية ذات أولوية وطنية. |
| عقد شراكات والتشبيك على المستوى المحلي والعربي والدولي لتنوع وتطوير الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي. | |
| تشجيع التركيز على المشاريع البحثية المنتجة لمصادر التمويل. | |
| تشجيع تمويل المشاريع البحثية التي تولي أهمية للأولويات الوطنية في الجامعات والمؤسسات البحثية بالتعاون بين الوزارة والمؤسسات الخاصة والمؤسسات العربية والدولية. | |

3. مؤشرات النتائج القطاعية لمحدور البحث العلمي

| النتائج القطاعية | المؤشرات | خط الأساس 2019 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|----------------|-------|-------|-------|
| 1.3. التوسع في الأبحاث العلمية ذات الأثر على الاقتصاد المبني على المعرفة والحلول الابتكارية والتنمية المحلية. | عدد الأبحاث في مجال العلوم التطبيقية | 782 | 964 | 1,217 | 1,456 |
| 2.3. البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي يساهم في رفع تصنيف الجامعات والكادر الأكاديمي. | عدد الأبحاث النوعية المنشورة في أوعية عالمية مرموقة (موقع Scopus). | 1019 | 1149 | 1270 | 1400 |
| | الإنتاجية العلمية للباحثين (H-index) في قاعدة بيانات Scopus | 104 | 119 | 135 | 151 |
| 3.3. زيادة وتنوع مصادر التمويل المحلية والدولية والعربية للمشاريع البحثية ذات أولوية وطنية. | نسبة الصرف على البحث العلمي من الموازنة المخصصة له في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. | 003.0 | 003.0 | 004.0 | 005.0 |

الهدف الاستراتيجي الرابع: الارتقاء بالتعليم التقني كماً ونوعاً

يواجه التعليم التقني وضعاً درجياً من حيث ضعف الإقبال على التخصصات والبرامج التقنية في الجامعات والكليات، هذا و يتطلب النهوض في قطاع التعليم التقني إحداث توجه استراتيجي متكامل على المستوى الوطني فيما يتعلق بالتخصصات التقنية والمواءمة ما بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل المتغيرة، والانفتاح على احتياجات السوق المحلي مع أخذ الأبعاد المستقبلية المحتملة للسوق إقليمياً ودولياً، والأنظمة التعليمية غير التقليدية (التعليم التكاملي، والتعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني) بعين الاعتبار، بالإضافة إلى سياسات الحكومة المختلفة والمتقاطعة مع هذا القطاع كسياسية التنمية بالعناقيد والتي ستعمل على إيجاد أسواق عمل مختلفة تختلف باختلاف المحافظات مما يتطلب توجيه اهتمام المؤسسات التعليمية في هذه المحافظات لتغطية مجالات التطور المقترحة في كل محافظة.

يضمن هذا الهدف وجود بيئة تعليمية مرنة من خلال احتوائه على نتائج وتدخلات تواكب التغيرات المختلفة، بما فيها تأثير جائحة كورونا، وينعكس ذلك بوجود بعض التدخلات التي تشمل على تطوير ودعم أنظمة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، ورفع قدرات الهيئة التدريسية في مجال التعليم الإلكتروني الحديث والتعليم عن بعد.

وعليه نجد أن العمل ضمن إطار هذا الهدف يكمن ضمن محددتين أساسيين الأول هو تحديد سوق العمل المطلوب ومعرفة احتياجاته، والثاني تشبع سوق العمل المحلي من التخصصات الأكاديمية وارتفاع معدلات البطالة والتي تصل الى 56% (PCBS، 2017)، وذلك في ظل ازدياد أعداد الخريجين في السنوات الاخيرة (40000 خريج سنويا) (PCBS، 2017).

1. السياسات والأدوات القطاعية لمحور التعليم التقني

1. إحداث توجه استراتيجي متكامل على المستوى الوطني فيما يتعلق بجودة التخصصات التقنية وخصوصاً في المجالات العملية التطبيقية والمواءمة ما بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل المتغيرة.
2. تطوير الأنظمة التعليمية غير التقليدية (التعليم التكاملي)، والتي تستند إلى التدريب الفعلي للطالب في سوق العمل ولفترات زمنية لا تقل عن 30% من البرنامج، بالإضافة إلى أنظمة التعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني بالقدر الممكن في البرامج التقنية وكوسيلة مساعدة.
3. الانفتاح على احتياجات السوق المحلي والإقليمي والدولي مع أخذ الأبعاد المستقبلية المحتملة إقليمياً ودولياً.
4. التكامل مع استراتيجيات التنمية بالعناقيد لتغطية مجالات التطور المقترحة ومواءمة برامجها وتخصصاتها مع متطلبات سوق العمل في هذه المناطق، وكذلك توجيه الأبحاث العلمية في هذه الجامعات لخدمة التطورات المستقبلية في القطاعات وسبل نموها وتوفير الكادر المؤهل ذو الكفايات المطلوبة للعمل في القطاعات الاقتصادية التقنية التي أقرتها الحكومة في مجال التنمية بالعناقيد.
5. تفعيل الشراكات ما بين المؤسسات التعليمية فيما بينها ومع مؤسسات سوق العمل والقطاع الخاص، لأغراض التدريب العملي وتطوير وإعداد المناهج والتبادل الطلابي ما بين المؤسسات التعليمية وإنتاج الأبحاث العلمية التطبيقية.
6. جودة العملية التعليمية ومخرجاتها في البرامج التقنية من حيث الارتقاء بكفايات الخريجين الفنية والشخصية والاجتماعية والمنهجية لتلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل بما يتناسب والتطور التكنولوجي، وتشجع المؤسسات التقنية على اعتماد وتبني أنظمة الجودة المعتمدة في المجالات التقنية.

2. النتائج والتدخلات القطاعية لمحور التعليم التقني

| التدخلات القطاعية | النتائج القطاعية |
|---|--|
| بناء وتطوير معايير اعتماد برامج التعليم التكاملي من قبل الهيئة والوزارة. | 1.4. أنظمة تعليمية متطورة تواكب التطورات وترتبط مخرجات التعليم التقني بمتطلبات التنمية المحلية وسوق العمل |
| تطوير سياسات محفزة للتقدم بطلبات اعتماد برامج وفق أنظمة التعليم التكاملي وتطبيقها. | |
| تطوير سياسات فعالة لتشجيع الشراكات مع سوق العمل في مجال تطبيق برامج التعليم التكاملي. | |
| تبني مراكز الكفايات التقنية الحالية في المؤسسات التعليمية وتطوير أنظمتها. | |
| تطوير أنظمة التبادل الطلابي بين الجامعات المحلية والدولية في المجالات التقنية بما يدعم تطوير الأنظمة التعليمية. | |
| الترويج لأنظمة التعليم التكاملي ضمن نشاطات الوزارة المختلفة. | |
| تطوير توجهات واضحة تدعم التخصصات المطلوبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة المطلوبة (بما في ذلك العناقيد المختلفة) وتوظيف البحث العلمي في الجامعات لدعم هذه التوجهات وتطويرها. | |
| تفعيل وتطوير أنظمة الجودة (الأيزو) في المؤسسات التعليمية وحثها على الحصول على شهادات الجودة العالمية في المجالات الإدارية ومجالات التعليم للتخصصات التقنية. | |
| تطوير أنظمة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد ودعمها. | |
| دراسات وأبحاث تقنية متخصصة مرتبطة باحتياجات سوق العمل. | |
| إنشاء مجالس المهارات القطاعية التي ستوجه التدريب على المهارات وتساعد على تطوير المناهج في قطاع التعليم التقني. | 2.4 برامج وخطط دراسية مرتبطة بسوق العمل ومتطلباته |
| استكمال تطوير الخطط الدراسية لجميع البرامج التقنية التي يحتاجها سوق العمل وفق الطريقة المعيارية لتطوير المناهج مع التركيز على مراعاة قوانين الصحة والسلامة المرعية ضمن كل تخصص. | |
| استحداث وتطوير برامج تقنية جديدة يتطلبها سوق العمل، وتراعي القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تدعمها الحكومة من خلال العناقيد المختلفة في مجالات الزراعة والسياحة والصناعة. | |
| تقييم البنية التحتية والتجهيزات الفنية وتطويرها استناداً للتخصصات التقنية لتناسب متطلبات تنفيذ الخطط الدراسية. | |
| تطوير البرامج والمساقات والتي تتعلق بزيادة الأعمال والمهارات الإلكترونية. | |
| تطوير البرامج والتخصصات التي توفر فرص التوفير الذاتي. | |
| تعزيز التشبيك مع مؤسسات سوق العمل والمؤسسات التعليمية في مجال تطوير المناهج. | |
| تطوير برامج تقنية جديدة في المؤسسات التعليمية بحسب المنطقة الجغرافية ومتطلبات التنمية بالعناقيد في المنطقة الجغرافية. | |
| دعم تنفيذ الأبحاث الإجرائية، والأبحاث التي تخدم خطط الحكومة الاقتصادية في المجالات التقنية (العناقيد الزراعية والصناعية والسياحية). | |



| التدخلات القطاعية | النتائج القطاعية |
|--|---|
| رفع قدرات الهيئة التدريسية والفنية لاستخدام الطريقة المعيارية لتطوير المناهج. | 3.4 كادر أكاديمي وفني مؤهل في المجالات الفنية والتربوية والمنهجية المتخصصة. |
| رفع قدرات الهيئة التدريسية والفنية في المجالات الفنية المتخصصة حسب احتياجات قطاع التشغيل ومتطلبات سوق العمل. | |
| رفع قدرات الهيئة التدريسية والفنية في المجالات التربوية. | |
| تطوير سياسات لتشجيع التبادل التقني بين المؤسسات التعليمية المحلية والإقليمية والدولية. | |
| رفع قدرات الهيئة التدريسية في مجال التعليم الإلكتروني الحديث والتعليم عن بعد. | 5.4 زيادة نسبة الالتحاق في برامج التعليم التقني. |
| رفع المكانة الاجتماعية للتعليم التقني من خلال حملات وبرامج نوعية على مستوى الطلبة والأهالي والمعلمين. | |
| تشجيع ذوي المعدلات المرتفعة من خريجي الثانوية العامة على الالتحاق في البرامج التقنية. | |
| تشجيع الالتحاق من خلال توفير المنح والإعفاءات. | |
| منح الإعفاءات للطلبة من المناطق المهدة بالضم. | 6.4 زيادة نسبة التحاق الإناث في التخصصات التقنية. |
| تشجيع فرص العمل الذاتي في مجالات تقنية تقودها الإناث وتسهيل الإجراءات المطلوبة لذلك (مجالس التشغيل). | |
| تكثيف النشاط الإعلامي للوزارة في مجال دعم دخول الإناث للتعليم التقني. | |
| تشجيع التخصصات والبرامج والتي يمكن إدارتها من خلال منصات العمل الإلكترونية لدعم وتشجيع الإناث على دخولها. | |
| تشجيع الالتحاق من خلال توفير المنح والإعفاءات الموجهة للإناث. | 7.4 زيادة نسبة التحاق ذوي الإعاقة في البرامج التقنية. |
| تشجيع دخول ذوي الإعاقة إلى البرامج التقنية والتي يسمح لهم بدخولها بحسب قدراتهم. | |
| توفير قائمة لجميع التخصصات التقنية بنوع ومستوى الإعاقة والتي يسمح لذوي الإعاقة وفقها من التقدم للتخصص. | |
| تشجيع اعتماد التخصصات التقنية والتي تدعم استقبال ذوي الإعاقة. | |
| تطوير البنية التحتية المطلوبة لذوي الإعاقة في جميع مباني مؤسسات التعليم العالي. | |



مؤشرات قياس النتائج القطاعية لمحور التعليم التقني

| السنة | | خط أساس 2019 | المؤشرات | النتائج |
|--------|--------|--------------------|----------|--|
| 2023 | 2022 | | | |
| 17 | 13 | 9 | 7 | عدد البرامج التي تم اعتمادها وفق نظام التعليم التكاملي سنوياً. |
| 5 | 4 | 4 | 3 | عدد مراكز التميز التقنية في المؤسسات التعليمية سنوياً. |
| 100 | 80 | 60 | 40 | عدد الخطط الدراسية التي تم تطويرها سنوياً استناداً إلى الطريقة المعيارية لتطوير المناهج. |
| 120 | 100 | 80 | 60 | عدد الكادر الأكاديمي والفني الذي تم تأهيله على تطوير المناهج باستخدام الطريقة المعيارية لتطوير المناهج سنوياً. |
| 300 | 200 | 100 | 30 | عدد الكادر الأكاديمي والذي تم تدريبه على تقنيات التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني. |
| %59 | %58 | %57 | %56 | نسبة الالتحاق الإجمالية في برامج التعليم التقني. |
| %56 | %55 | %54 | %53 | نسبة الإناث الملتحقات في التخصصات التقنية. |
| %003.0 | %002.0 | %002.0 | %002.0 | نسبة ذوي الإعاقة والمُلتحقين بتخصصات التعليم التقني. |

الهدف الاستراتيجي الخامس: إصلاح وتطوير إدارة ودوكمة التعليم العالي وضمان استدامته:

يشرف على إدارة قطاع التعليم العالي أجسام متعددة تتنوع صلاحياتها بين إدارية وفنية واستشارية، حيث تتولى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تنفيذ سياسات التعليم العالي في كافة المجالات وفقاً لأحكام القرار بقانون التعليم العالي، وقد أفرد القانون مساحة واسعة لمؤسسات التعليم العالي التي تعتبر شخصية اعتبارية لتقوم بمهامها وتحقيق أهدافها، ولها استقلالها المالي والإداري التام، وقد تشكل مجلساً للتعليم العالي ليعمل على إقرار السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين وتطويرها، وإصدار معايير دوكمة المؤسسات، واقتراح الأنظمة وتنسيبها لمجلس الوزراء لإصدارها.

وقد ركزت الحكومة الفلسطينية في أجندة السياسات الوطنية على تعزيز فعالية إدارة الحكم من خلال الارتقاء بمستوى المساءلة والشفافية، وقررت التوجه نحو نظام الإدارة القائمة على النتائج في جميع وزاراتها ومؤسساتها وأجهزتها، وسوف تشكل هذه السياسة القوة المدركة التي يستند إليها إطار النتائج الاستراتيجية الذي تعتمد عليه الحكومة.

واستجابة للظروف الراهنة والمتمثلة في تهديدات وباء كورونا على المسيرة التعليمية، فقد عكفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على العمل على إقرار نظام يحدد الإطار المرجعي للتعليم الإلكتروني ويضمن جودته بمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية. يضع هذا النظام أحكاماً عامة للتعليم الإلكتروني والمدمج، ويشمل عدة متطلبات يجب توافرها لتنفيذ البرامج التعليمية، كما يبين مدة الدراسة والشهادات والدرجات التي تمنح من خلال التعليم الإلكتروني وتعليمات الاعتراف بهذه الشهادات.

1. السياسات والأدوات القطاعية التي تتعلق بالحكومة

1. التوجه نحو خلق توازن بين العرض والطلب بما يستجيب لاتجاهات تعميق الارتباط البنيوي بين التخطيط للاقتصاد والتخطيط للتعليم العالي.
2. الاعتماد على التخطيط المبني على النتائج.
3. توسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار.
4. تعزيز الشفافية والمساءلة والمحاسبة.
5. نظام إداري ذو قدرات مؤسسية وبشرية عالية الكفاءة تضمن أعلى درجات الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية.
6. تعزيز الشراكة والتكاملية بين مؤسسات التعليم العالي وهيئات ومؤسسات القطاعين العام والخاص.



2. النتائج والتدخلات القطاعية لمحور الحوكمة

| التدخلات القطاعية | النتائج القطاعية |
|--|--|
| إقرار نظام تعليم إلكتروني. | 1.5. سياسات عامة تساهم في إرساء تحقيق رسالة وأهداف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تواكب المستجدات العالمية يتم تبنيها من صانع القرار. |
| تطوير سياسات عامة للتنمية المهنية المستمرة للعاملين في القطاع. | |
| تطوير سياسات عامة لأنظمة للحوافز والتشجيع والمكافآت. | |
| تطوير سياسات عامة للتخطيط المبني على النتائج. | |
| تطوير نظام للملكية الفكرية. | |
| مواءمة التعيينات والترقيات للفئات العليا مع معايير الشفافية والنزاهة. | |
| وجود منظومة معايير وطنية للحوكمة والحكم الرشيد. | |
| تطوير سياسة وطنية لتنويع مصادر دخل الجامعات وتحقيق استدامة تمويل القطاع. | |
| استكمال الأنظمة والتعليمات (الوزارة). | |
| استكمال تطوير الهيكل التنظيمي وبطاقات الوصف الوظيفي (الوزارة). | |
| وضع خطة متكاملة لبناء القدرات. | 2.5. مؤسسة وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تجاه المسؤوليات والمهام المنوطة بها. |
| استكمال حوسبة الأنظمة الإدارية والمالية. | |
| تطوير إتاحة البيانات. | |
| وجود نظام للمتابعة وتقييم الأداء للخطة الاستراتيجية. | |
| إنشاء مجالس تنسيق عبر قطاعية حسب التخصصات. | |
| تطوير آلية عمل صندوق الإفراض والتحصيل لضمان الاستمرارية وتوسيع قاعدة المستفيدين. | |
| تفعيل دور دوائر تجنيد الأموال في الوزارة والمؤسسات التعليمية. | |
| ديمومة تسديد المخصصات الحكومية للجامعات والطلبة. | |

3. مؤشرات قياس محور الحوكمة

| النتيجة القطاعية | المؤشرات | فط الاساس 2019 | 2021 | 2022 | 2023 |
|--|---|----------------------|------|------|------|
| 1.5. سياسات عامة تساهم في إرساء تحقيق رسالة وأهداف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يتم تبنيها من صانع القرار | عدد التشريعات النازمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي التي تم تبنيها أو تعديلها مقسمة حسب لوائح وأنظمة، معايير ومواصفات، إجراءات وسياسات، وخطط وبرامج. | 4 | 4 | 2 | 2 |
| 2.5. مؤسسة وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تجاه المسؤوليات والمهام المنوطة بها. | عدد التقارير الصادرة عن نظام المتابعة والتقييم لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي. | 1 | 3 | 5 | 7 |
| | درجة ممارسة الجامعات والكليات الحكومية لأبعاد الحوكمة والمساءلة. | 5.54% | 65% | 75% | 80% |
| | عدد الأنظمة الإدارية والمالية التي تم تطويرها وحوسبتها | 3 | 6 | 8 | 10 |



القسم الخامس

العلاقة مع أجندة السياسات الوطنية
وغايات التنمية المستدامة

القسم الخامس

العلاقة مع أجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة

هناك علاقة وثيقة بين التعليم العالي والتنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية)، ولا تستطيع التنمية أن تحقق أي خطوة إلا إذا توفرت القوى البشرية المؤهلة، وبالتالي فإن عملية التعليم أو التعلّم هي أساس عملية التنمية المستدامة. ويتمثل الهدف الرابع للتنمية المستدامة الصادر عن الأمم المتحدة كإطار عمل دولي، بأن التعليم من أجل التنمية المستدامة يسهم في تمكيننا من مواجهة التحديات العالمية الحالية والمستقبلية مواجهة ببناء وطلاقة، حيث ينص الهدف على «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع»، حيث من المفترض أن يسهم الهدف في إنشاء مجتمعات أكثر استدامة وقادرة على التكيف، ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال الطول التكنولوجية أو الأنظمة السياسية أو أنظمة الدعم المالي وحدها، بل نحن بحاجة إلى أن نغيّر طريقة تفكيرنا وعملنا، الأمر الذي يفرض توفير نوعية تعليم وتعلّم من أجل التنمية المستدامة على جميع المستويات وفي جميع البيئات الاجتماعية.

كما ارتكزت الوزارة في ترتيب أولوياتها والقيام بمهامها على أجندة السياسات الوطنية وخاصة الأولوية الوطنية الثامنة «تعليم جيد وشامل للجميع»، وما انبثق عنها من سياسات لربط مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي في احتياجات التنمية كما سنرى في المصغوفة التالية:



مصفوفة الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتقاطعها مع أهداف التنمية المستدامة وأجندة السياسات الوطنية:

| اسم الهدف الاستراتيجي | التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة | هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة |
|---|---|---|
| تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي | تحسين نوعية التعليم تحسين فرص الانتقال من التعليم إلى العمل | <p>الهدف (4): ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.</p> <p>الغاية: 4.4: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بطول عام 2030.</p> <p>الغاية: 4.7: ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من الشُّبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.</p> <p>الغاية: 4.8: بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.</p> <p>الغاية: 4.10: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.</p> |



| هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة | التدخل السياساتي للجنة السياسات الوطنية ذو العلاقة | اسم الهدف الاستراتيجي |
|---|--|--|
| <p>الهدف (4): ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.</p> <p>الغاية: 4.3: ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.</p> <p>الغاية: 4.5: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030.</p> <p>الغاية: 4.7: ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.</p> <p>الغاية: 4.9: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الإفريقية للاتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020.</p> | <p>تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم</p> | <p>تيسير التحاق آمن وشامل وعادل</p> |
| <p>الهدف (4): ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.</p> <p>الغاية: 4.7: ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.</p> <p>الغاية: 4.10: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.</p> | <p>تحسين فرص الانتقال من التعليم إلى العمل</p> | <p>الارتقاء بمستوى البحث العلمي وضمان فاعليته في التنمية المستدامة</p> |
| <p>الهدف (4): ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.</p> | | <p>إصلاح وتطوير إدارة ودوكمة التعليم العالي وضمان استدامته</p> |

| هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة | التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة | اسم الهدف الاستراتيجي |
|--|---|--|
| <p>الهدف (4): ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.</p> <p>الغاية: 4.3: ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.</p> <p>الغاية: 4.4: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة وللمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030.</p> <p>الغاية: 4.5: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030.</p> <p>الغاية: 4.7: ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.</p> <p>الغاية: 4.8: بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.</p> <p>الغاية: 4.9: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020.</p> <p>الغاية: 4.10: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.</p> | <p>تحسين فرص الانتقال من التعليم إلى العمل</p> | <p>الارتقاء بالتعليم التقني كما ونوعاً</p> |





القسم السادس

برامج الموازنة

القسم السادس

برامج الموازنة

البرنامج الأول: التعليم العالي

غاية البرنامج: تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي والارتقاء بالتعليم التقني وتيسير الالتحاق الآمن والشامل والعاقل للطلبة في مؤسسات التعليم العالي

| الجهة المسؤولة | المخرجات ذات العلاقة | هدف البرنامج |
|---|--|--|
| التعليم التقني | 1. الكادر الأكاديمي مدرب على الطريقة الوطنية المعيارية لتطوير المناهج فنياً وإدارياً. | هيئات التدريس والكوادر المساعدة قادرة على التعليم بكفاءة عالية والتفاعل مع الطلبة فيما يتصل بالتدريب العملي والمهارات الضرورية |
| التعليم التقني | 2. كادر كليات التدريب التقني مدرب حسب خطة الوزارة التطويرية. | |
| البحوث والتطوير العلمي | البرامج الأكاديمية للتعليم العالي (التخصصات) يتم تصنيفها وتحديثها حسب تصنيف البرامج العالمي ISCED. | برامج ومناهج ووسائل وأنماط تعليم عال تواكب التطور التقني واحتياجات سوق العمل |
| الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة | الخطط الدراسية للبرامج التقنية تم مواءمتها مع سوق العمل وحوسبتها. | |
| الإدارة العامة للتعليم الجامعي | دليل إرشادي سنوي لطلبة التعليم العالي في فلسطين تم إصداره. | |
| اللوازم | جامعة القدس أبو ديس تم تزويدها بأجهزة ومعدات تخدم العملية التعليمية. | |
| مكتب الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي، ووحدة مشاريع البنك ا لد ولي | الانتقال من التعليم إلى سوق العمل. | |
| التعليم التقني | نماذج نظام التعليم التقني المقدمة من الكليات يتم مراجعتها (150 في السنة). | |
| التعليم التقني | الخطط الدراسية لمساقات التعليم التقني يتم تطويرها حسب الطريقة الوطنية الفلسطينية المعيارية لتطوير المناهج (100 برنامج سنوي). | |
| التعليم التقني | دراسة السوق حول التخصصات التقنية يتم إصدارها. | |
| التعليم التقني | أبحاث تطبيقية مرتبطة في التعليم التقني ومجالاته يتم إصدارها. | |



| الجهة المسؤولة | المخرجات ذات العلاقة | هدف البرنامج |
|--------------------------------|--|--|
| الإدارة العامة للتعليم الجامعي | أشطة مركزية لطلبة الجامعات الفلسطينية يتم تنظيمها (15). | فرص لمشاركة الطلبة في أنشطة ثقافية ووطنية ورياضية وإبداعية متوفرة |
| الإدارة العامة للتعليم الجامعي | بطولات رياضية بين الجامعات يتم تنظيمها (30). | |
| التعليم التقني | طلبة التوجيهي يتلقوا إرشاد تقني لتوجيههم للتخصصات. | |
| الأبنية | البناء القائم لجامعة القدس المفتوحة- فرع جنين تم تشطيبه | |
| الأبنية | مبنى كلية الهندسة/جامعة خضوري طولكرم تم تشطيبه | |
| الأبنية | ملعب جامعة خضوري- فرع رام الله تم تأهيله | |
| الإدارة العامة للمنح والبعثات | منح دراسية للطلبة الجامعيين | |
| التعليم التقني | مقترحات سياسات لالتحاق الطلبة ذوي الإعاقة من النساء في التعليم الجامعي والتقني يتم تقديمها لمجلس الوزراء. | تحسن في عدد وقيمة القروض والمنح المتوفرة للطلبة من ذوي الدخل المحدود في مؤسسات التعليم العالي الداخلية |
| وحدة الإقراض | قروض تعليم متوفرة لطلبة الجامعات الفلسطينية بمعدل 180 دينار للقرض وحد أقصى للقرض 800 دينار (28 ألف قرص سنوي لـ 28 ألف طالب). | |
| وحدة الإقراض | تحصيل القروض المستحقة على الخريجين يتم متابعتها (7 مليون دينار سنوي). | |
| التعليم التقني | استراتيجية التعليم التقني تم إعدادها. | أنظمة تعليمية متطورة تواكب التطورات وترتبط بمخرجات التعليم التقني بمتطلبات التنمية المحلية |
| التعليم التقني | دائرة الامتحانات تم أتمتها حسب الخطط الدراسية للتعليم التقني. | |
| التعليم التقني | الامتحان التطبيقي الشامل يتم عقده في السنة مرتين. | |
| التعليم التقني | تعليمات الدراسة لدرجة الدبلوم 2021 تم إصدارها. | |
| التعليم التقني | نظام تخطيط ومتابعة وتقييم للتعليم التقني فاعل. | |



البرنامج الثاني: البحث العلمي

غاية البرنامج: الارتقاء بمستوى البحث العلمي وضمان فاعليته في التنمية المستدامة

| الجهة المسؤولة | المخرجات ذات العلاقة | هدف البرنامج |
|--|---|--|
| الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي | قائمة أولويات البحث يتم تحديدها. | 1. التوسع في الأبحاث العلمية ذات الأثر على الاقتصاد الميني على المعرفة والحلول الابتكارية والتنمية المحلية |
| مجلس البحث العلمي | موقع إلكتروني فاعل حول البحث العلمي. | |
| مجلس البحث العلمي | أوراق سياساتية حول البحث العلمي يتم رفعها للمعنيين. | |
| مكتب الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي | أبحاث تربوية مع الجامعات تنسجم مع احتياجات سوق العمل. | |
| الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي | دعم مالي للأبحاث يتم منحه. | |
| مجلس البحث العلمي | دعم مالي سنوي للأبحاث العلمية يتم متابعتها. | 2. البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي يساهم في رفع تصنيف الجامعات والكادر الأكاديمي. |
| مجلس البحث العلمي | الأبحاث المقدمة من الجامعات يتم مراجعتها وتقييمها. | |
| دائرة العلاقات الثقافية | اتفاقيات دولية ووطنية ذات علاقة في دعم التعليم العالي يتم توقيعها. | |
| مجلس البحث العلمي | اتفاقيات مع الجهات والمؤسسات المعنية بدعم البحث العلمي يتم توقيعها. | 3. زيادة وتنوع مصادر التمويل المحلية والدولية والعربية للمشاركة البحثية ذات أولوية وطنية |
| الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي | مسابقة الطالب الجامعي الباحث السنوية منظمة. | 4. مؤهلات الطلبة الخريجين البحثية تتحسن |
| الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي | مسابقة التميز الإسلامي للباحثين الأكاديميين منظمة. | |
| الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي | قاعدة بيانات حول الأبحاث يتم تحديثها. | |



البرنامج الثالث: الإداري

غاية البرنامج: إصلاح وتطوير إدارة وحوكمة التعليم العالي وضمان استدامته وتطوير العمليات الإدارية ورفع قدرات العاملين في الوزارة ومؤسساتها لتحقيق التنمية المهنية المستمرة وفق التطورات المعلوماتية والتكنولوجية

| الجهة المسؤولة | المخرجات | الأهداف |
|--------------------------------|--|--|
| التطوير والبحث العلمي | إعداد مقترحات للأنظمة ولوائح ناظمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ورفعها لصناع القرار لتبنيها. | سياسات عامة تساهم في إسراع تحقيق رسالة وأهداف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يتم تبنيها من صانع القرار. |
| التطوير والبحث العلمي | مراجعة القوانين والأنظمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بناءً على الأولويات والمستجدات الوطنية. | |
| التطوير والبحث العلمي | وجود نظام للمتابعة وتقييم الأداء للخطة الاستراتيجية. | |
| الأبنية | المبنى الإداري لجامعة القدس المفتوحة- فرع رام الله تم إنشاؤه وتشطيبه. | |
| التطوير والبحث العلمي | تقارير إحصائية تخصصية حول واقع التعليم يتم إصدارها. | |
| التطوير والبحث العلمي | الشبكة الأكاديمية البحثية يتم صيانتها وتحديثها. | |
| التطوير والبحث العلمي | الشبكة الإلكترونية للوزارة data center يتم تحديثها بشكل دوري. | |
| التطوير والبحث العلمي | نظم معلومات حاسوبية يتم تطويرها. | |
| وحدة مجلس الوزراء | ملفات إدراج قضايا قطاع التعليم العالي على جدول أعمال مجلس الوزراء يتم تحضيرها. | |
| وحدة مجلس الوزراء | ملفات اجتماعات وزير التعليم العالي والبحث العلمي يتم تحضيرها (300). | |
| وحدة مجلس الوزراء | قرارات مجلس الوزراء ذات العلاقة في التعليم العالي يتم متابعة تنفيذها. | |
| الإدارة العامة للوزراء | احتياجات الوزارة من أجهزة ولوازم وأجهزة ومستهلكات يتم توفيرها حسب الموازنات المرصودة وحسب قانون الشراء العام. | |
| الإدارة العامة للشؤون الإدارية | الموظفين تم تسكينهم وتصويب أوضاعهم حسب الهيكلية الجديدة. | |
| الإدارة العامة للشؤون الإدارية | كوادر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتلقى التدريب المناسب (50). | |
| الإدارة العامة للشؤون الإدارية | خطة تطوير الكادر العامل في الوزارة يتم إعدادها بناءً على دراسة الاحتياجات التدريبية المبنية على بطاقات الوصف الوظيفية الجديدة. | |
| الإدارة العامة للتعليم الجامعي | الردود على الاستفسارات الخاصة بالاعتراف بمؤسسات التعليم العالي في الخارج. | |
| مجلس البحث العلمي | الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي تم إصدارها. | |

| الأهداف | المخرجات | الجهة المسؤولة |
|--|---|--------------------------------------|
| الاستدامة المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي. | مقترحات مشاريع تمويل يتم إعدادها وتقديمها للممولين. | |
| | صندوق وطني للبحث العلمي تمت مأسسته. | مجلس البحث العلمي |
| وجود منظومة معايير وطنية للحكومة والحكم الرشيد. | الشكاوى الواردة ذات العلاقة في قطاع التعليم العالي يتم متابعتها حسب نظام الشكاوى (1200). | وحدة الشكاوى |
| | تقارير التدقيق المالي والإداري وعلى أنظمة المعلومات الحاسوبية يتم إصدارها للمعنيين (15 تقرير). | وحدة الرقابة |
| | التقارير المالية الدورية والطائرة للوزارة متوفرة بناء على طلب المعنيين في الوقت والشكل اللازمين. | الشؤون المالية |
| | ضمان التزام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السياسات المالية والمحاسبية المتبعة في دولة فلسطين. | الشؤون المالية |
| | دليل الإحصاء السنوي يتم إصداره وتعميمه على المعنيين. | الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي |
| | استبانات البيانات المطلوبة للشركاء الدوليين والوطنيين حول إحصاءات التعليم العالي يتم استيفاؤها. | الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي |
| | المراكز البحثية يتم تسجيلها. | التطوير والبحث العلمي |
| | تنظيم شؤون وانتخابات مجالس الطلبة (15). | التعليم الجامعي |
| | تنظيم أعمال مجلس عمداء شؤون الطلبة ومتابعة توصيات اجتماعاتهم. | الإدارة العامة للتعليم الجامعي |
| | شهادات الطلبة من الجامعات غير الفلسطينية يتم معادلتها (1400 شهادة). | الإدارة العامة للتعليم الجامعي |
| | الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي في الخارج. | التعليم الجامعي |
| | الشهادات الفلسطينية والعربية يتم اعتمادها وتصديقها (75,000 شهادة). | الإدارة العامة للتعليم الجامعي |
| | شهادات خريجين التعليم التقني يتم مصادقة شهاداتهم (3000 خريج). | التعليم التقني |
| | مصداقات الشامل وبدل فاقد 3500 شهادة سنويا يتم إصدارها. | التعليم التقني |
| بنية تحتية لكليات التعليم التقني تم تطويرها (6). | التعليم التقني | |
| مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية يتم تقييمها بشكل دوري (4) سنويا. | الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة | |
| البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي يتم تقييمها بشكل دوري (180). | الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة | |
| برامج أكاديمية جديدة (75) سنويا يتم دراستها. | الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة | |
| تقارير دراسات حول حاجات السوق من التخصصات تم إعدادها (12) دراسة سنويا. | الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة | |

| الجهة المسؤولة | المخرجات | الأهداف |
|------------------------------------|---|---------|
| الهيئة الوطنية للاعتداف والجدوة | نظام لامتحان الكفاءة لخريجي الجامعات لقياس الكفايات في التخصصات يتم إعداده بالتوافق مع مؤسسات التعليم العالي. | |
| الهيئة الوطنية للاعتداف والجدوة | الخطط الدراسية للبرامج الأكاديمية يتم تطويرها بناءً على احتياجات سوق العمل والطريقة الوطنية المعيارية لتطوير مناهج التدريب والتعليم المهني والتقني. | |





القسم السابع

الملاحق

القسم السابع

الملاحق

الملحق رقم 1، لجنة إعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم والبحث العلمي (الفريق الوطني)

| الاسم | المؤسسة |
|---------------------|--|
| أ. د. سمير أبو عيشة | جامعة النجاح الوطنية. |
| د. حنا عبد النور | جامعة القدس. |
| د. أحمد أبو هنية | جامعة بيرزيت. |
| د. نزار دويكات | الجامعة العربية المفتوحة. |
| د. رائد الفاروط | محافظة طولكرم. |
| أ.د. مروان درويش | جامعة القدس المفتوحة. |
| د. عمر مقداد | جامعة الأقصى/غزة. |
| أ.د. عليان الحولي | الجامعة الإسلامية/غزة. |
| د. أحمد أبو شنب | الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا/خانيونس. |
| د. أحمد صدقة | الجامعة العربية الأمريكية. |
| د. فراس اصليح | جامعة فلسطين التقنية خضوري. |
| م. أيمن صبيح | الكلية العصرية الجامعية. |

بالإضافة إلى الفريق الداخلي من الوزارة:

| الاسم | المؤسسة |
|------------------|--|
| د. إيهاب القبح | الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي. |
| د. أحمد عثمان | مدير عام التطوير والبحث العلمي. |
| د. معمر شتيوي | القائم بأعمال رئيس هيئة الاعتماد والجودة والنوعية. |
| أ. عبير شهابي | مدير التطوير. |
| م. مي عبيد | قائم بأعمال مدير الكليات. |
| أ. ناريمان حجازي | رئيس شعبة التطوير. |
| أ. مرج حناوي | إحصائي. |



الملحق رقم 2، أسماء الحضور لورشة عمل الشركاء لمناقشة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2020-2023 الموافق 12/2/2020

| # | الاسم الرباعي | المؤسسة | الاسم الرباعي | المؤسسة |
|----|-----------------------|------------------------------------|------------------|------------------------------------|
| 1 | ماهر صبيح | PCBS | صبرين مزهر | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| 2 | وحيد جبران | خبير تربوي | د. مكرم عباس | جامعة فلسطين التقنية |
| 3 | ضحى فخرى بني عدة | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | د. ماهر حمارشة | كلية هشام حجاوي |
| 4 | حنا ابراهيم عبد النور | جامعة القدس | د. ميسون ابراهيم | ديوان الرئاسة الفلسطينية |
| 5 | منير قزاز | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | منجد سليمان | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| 6 | سمر محمد ابو شمط | كلية الروضة للعلوم | امين محمد الشيخ | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| 7 | د. اسامة السفاريني | كلية الروضة للعلوم | أ.د مروان درويش | جامعة القدس المفتوحة |
| 8 | طارق سرحان | كلية مجتمع المرأة | احمد ابو هنية | جامعة بيرزيت |
| 9 | ريم عيوش | هيئة الاعتماد والجودة | خالد قلاووه | المجلس الاعلى للأبداع |
| 10 | د. احمد عثمان | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | نبيل دبدوب | جامعة بيرزيت |
| 11 | م.عز الدين ابراهيم | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | د. احمد صدقة | الجامعة الامريكية |
| 12 | صوفيا ابو العظام | UNCSCO | مي عبيد | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| 13 | مرج حثاوي | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | نهى | جامعة فلسطين التقنية |
| 14 | هاني أبو سنه | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | جمال جبارين | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| 15 | عبد المحسن القواسمي | كلية الامة الجامعية | سحر حويطات | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| 16 | سهير عايد | جامعة بيرزيت | عبير دراغمة | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| 17 | ايهاب صلاح حمدان | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | د. بسام الرجبي | كلية المجتمع الابراهيمية |
| 18 | عبد الله بني عودة | كلية الحاجة عندليب | ناريمان حجازي | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| 19 | احمد حمارشة | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | أ . عبير شهابي | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| 20 | صبيح الشكعة | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | مي حشاش | مؤسسة أسر الشهداء |
| 21 | د. سمير ابو عيشة | جامعة النجاح الوطنية | د. خالد عليوي | الجامعة العربية المفتوحة |

| # | الاسم الرباعي | المؤسسة | الاسم الرباعي | المؤسسة |
|----|--------------------|------------------------------------|-----------------|------------------------------------|
| 22 | د. عطية مصلح | جامعة القدس المفتوحة | د. نزار دويكات | الجامعة العربية المفتوحة |
| 23 | د. دواس دواس | اللجنة الوطنية للتربية | د. ايهاب القبح | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| 24 | ضنين الشيخ | مدير دائرة التخطيط | زياد سراحنه | هيئة مكافحة الفساد |
| 25 | جمال جوايرة | اتحاد الغرفة التجارية | سونيا ظاهر مساد | وحدة مجلس الوزارة |
| 26 | اماني محيسن | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | اياد ابو سمرة | هيئة الاعتماد والجودة |
| 27 | مها عابدين | الهيئة الوطنية للاعتماد | روان سلطان | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| 28 | سارة بواية | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | رنا الصالح | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| 29 | رائد طوقان | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | مهيب ابو لوحة | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| 30 | د. طارق محمد الشيخ | الكلية الجامعية للعلوم | اياد ابو عرة | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| 31 | د. امين ثلجي | المجلس الطبي الفلسطيني | مؤيد على صوالحة | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| 32 | د. ناصر السعافين | الكلية الجامعية للعلوم | نضال دويكات | جامعة النجاح الوطنية |
| 33 | زينب تيسير مصلح | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | عنان عوني اغبر | جامعة النجاح |
| 34 | علي جبارين | معهد ماس | حسين شحاتة محمد | كلية الدعوة / قلقيلية |
| 35 | AMINA Sthnhilber | GIZ | سمير النجدي | جامعة القدس المفتوحة |
| 36 | سامر عرفاوي | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | رنا ابو زعرور | الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة |
| 37 | فراس صليح | جامعة حضوري | بركات القصراوي | الكلية العصرية الجامعية |
| 38 | رقية كراجة | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | رنا يوسف سمارة | جامعة فلسطين التقنية حضوري |
| 39 | حسام يوسف قمرراوي | جامعة حضوري | رزان عاودة | جامعة بوليتكنيك |
| 40 | د. أمل ابو عوض | وزارة الصحة | علاء درويش | كلية هشام حجاوي |
| 41 | جلال سلايمة | جامعة البوليتكنيك | نوال حمد | وزارة شؤون المرأة |
| 42 | نور طهوب | جامعة البوليتكنيك | | |



وعبر تقنية الفيديو كونفرنس في مقر جامعة الأقصى، شارك التالية أسمائهم من قطاع غزة:

| # | الاسم الرباعي | المؤسسة | # | الاسم الرباعي | المؤسسة |
|---|-----------------------|-------------------------------------|----|-------------------------|-----------------------|
| 1 | أ.د. أيمن محمود صبح | جامعة الأقصى/غزة | 9 | أ.د. محمد أحمد الحنجوري | الجامعة الإسلامية/غزة |
| 2 | أ.د. أمل الكحلوت | جامعة الأزهر/غزة | 10 | أنسرين شاكرا سمارة | جامعة الأقصى/غزة |
| 3 | أ.حسن عاشور | جامعة الأزهر/غزة | 11 | أ.مجدي حمادة | جامعة الأقصى/غزة |
| 4 | د. أحمد أبو شنب | الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا | 12 | د. نادر أبو شرح | جامعة فلسطين / غزة |
| 5 | د. رائد الحجار | جامعة الأقصى/غزة | 13 | فريد القيق | جامعة غزة/غزة |
| 6 | د. منصور محمد الأيوبي | كلية فلسطين للتقنية / غزة | 14 | عمر عبد الحي مقداد | جامعة الأقصى/غزة |
| 7 | د. هشام محمد أبو عمرة | الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا | 15 | د. منير أحمد سمور | جامعة الأقصى/غزة |
| 8 | أ.محمد محمود النجار | الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا | | | |



الملحق رقم 3، أسماء الحضور لورشة عمل لمناقشة ملاحظات الخبير د. أناس بوهلال من اليونسكو

بيروت حول مسودة الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي للأعوام 2020-2022،
يوم الأحد الموافق 1/3/2020

| الاسم | الوظيفة |
|--------------------|--|
| د. أناس بو هلال | خبير في التعليم العالي / مكتب اليونسكو في لبنان |
| سونيا أبو العظام | اليونسكو |
| د. إيهاب القبح | الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي |
| د. معمر شتيوي | الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة / التعليم العالي والبحث العلمي |
| أ. رائد بركات | التعليم الجامعي / التعليم العالي والبحث العلمي |
| أ.د. سمير أبو عيشة | جامعة النجاح الوطنية |
| د. مروان درويش | جامعة القدس المفتوحة |
| د. نزار دويكات | الجامعة العربية المفتوحة |
| د. حنا عبد النور | جامعة القدس |
| د. فراس اصليح | جامعة حضوري |
| د. رائد القاروط | محافظة طولكرم |
| د. احمد صدقة | الجامعة الامريكية |
| د. احمد أبو هنية | جامعة بيرزيت |
| د. احمد عثمان | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| م. ايمن صبيح | الكلية العصرية الجامعية |
| عبير شهابي | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| د. احمد حمارشة | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| ناريمان حجازي | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| مرح حناوي | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| م. مي عبيد | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| م. سامر موسى | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| مجدى خالد | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| ريم عيوش | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| زينب شومان | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |
| صابرين مزهر | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي |



